دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

OPEN ACCESS

تاريخ الاستلام: 1 يونيو 2021
تاريخ القبـــول: 15 نوفمبر 2021

مقالة بحثية (مترجمة)

نماذج لتفسير تطور النظرية النحوية العربية في القرون الوسطى*

تأليف: جوناثان أوينز، جامعة بايرويت (ألمانيا)

ترجمة: طلال الجسار

أستاذ اللغة العربية، جامعة الكويت
dr.Talal@hotmail.de

ملخص

مرّ النحو العربي بعدّة منحنيات وتحديات وأنماط؛ حتى بلغ مرحلة التقعيد والكمال الوضوح في دراسته مع بداية القرن الرابع الهجري. وقد حاول البروفيسور أوينز دراسة التفكير النحوي العربي في مرحلة مبكرة، متشاكسة أو غير مستقرة من تاريخ النحو العربي قبل أن تهمين عليه مدرستا البصرة والكوفة. وتكمن أهمية هذا البحث في الكشف العلمي والتتبع الدقيق لهذه الفترة الزمنية المبكرة، مما كشف أنها كانت فترة تحمل عدم تجانس لغوي؛ حيث كان النحْويون متحررين نسبيًا في مزج الأفكار والمصطلحات من مصادر مختلفة، ثم مهدت هذه الفترة الزمنية الطريق إلى فترة شهدت تجانسًا واتحادًا أكبر، فبلغت ذروتها في كتاب ابن السراج "الأصول في النحو"، الذي استطاع خلال هذا العمل تقعيد النحو العربي بشكل فعال، مما يدعم الرأي القائل إن المدارس اللغوية كالبصرة والكوفة لم تكن موجودة في الفترة المبكرة، وإن فكرة ظهورها ككيان علمي كامل مستقل في أواخر القرن الثالث الهجري كان انعكاسًا لهذا التقعيد؛ لمعرفة تنوع الأفكار والمصطلحات والمعايير التي شهدتها الفترة المبكرة، ولم يتضمنها هذا التقعيد كما كان عند مدرسة الكوفة.

الكلمات المفتاحية: النحو، تقعيد، سيبويه، البصرة، الكوفة

* منحت حقوق الترجمة من مجلة الجمعية الشرقية الأمريكية، التي نشرت هذا البحث في نسخته الأصلية في: مج111، ع2 (أبريليونيو، 1991)، 238225.

للاقتباس: الجسار، طلال (مترجم)، «نماذج لتفسير تطور النظرية النحوية العربية في القرون الوسطى، لجوناثان أوينز»، مجلة تجسير، المجلد الرابع، العدد 1، 2022

https://doi.org/10.29117/tis.2022.0088

© 2022، الجسار، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences

OPEN ACCESS

Submitted: 1 June 2021
Accepted: 15 November 2021

Research Article (translated)

Models for Interpreting the Development of Medieval Arabic Grammatical Theory *

Authored by: Jonathan Owens, University of Bayreuth, Germany

Translated by: Talal Aljassar

Professor of Arabic, Kuwait University
dr.Talal@hotmail.de

Abstract

The most fundamental concept in the conceptualization of early Arabic grammatical theory (c. 175-320/790-920) is that of the Basra and Kufa linguistic schools, constructs that go back at least to the 4th/10th century. Weil (1913) and Carter (1973) have called into question the historical validity of the schools. However, what is the historical reality of early Arabic grammatical thinking was, if it was not dominated by the two schools. It is argued that the earliest period was one of linguistic heterogeneity, where linguists were relatively free to mix ideas and terminology from different sources. This period gave way to one of greater homogeneity, culminating in al-Sarraj al-Usul fi al-Nahw, a work, which effectively standardized Arabic grammar. The Emergence of the linguistic schools in the late 3rd/9th and early 4th/10th centuries can be understood as a reflex of this standardization, allowing linguistcs to recognize the diversity of the earlier period by assigning ideas and terminology, which did not become standard to a subordinate Kufa position.

Keywords: Grammar; Arabic Linguistics; Standardization; Sibawaih; Basra; Kufa

* Translation rights granted by: Journal of the American Oriental Society, vol. 111, no. 2 (April-June. 1991), pp. 225-238..

Cite this article as: ALjassar T. (translator)., "Models for Interpreting the Development of Medieval Arabic Grammatical Theory, by Jonathan Owenz,", *Tajseer*, Volume 4, Issue 1, 2022

https://doi.org/10.29117/tis.2022.0088

© 2022, Aljassar T., licensee QU Press. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build

مقدمة جوناثان أوينز للترجمة العربية

إن إسهام التراث العربي في وصف اللغة العربية وفهمها فريد من نوعه، فالتراث العربي يتّسم بدقة أفكاره النحوية في التفصيل في وصف اللغة، وتطوير مفاهيم لغوية متعددة، وتماسك الفكر الذي بُني عليه النحو. ولذا، فإن فهم هذا التراث ليس مهمًا للعالم العربي فحسب، بل لتاريخ علم اللغة، ولفهم تطور الذهن الإنساني بوجه عام. لقد بدأ اللغويون والمستشرقون في الغرب التركيز على هذا التراث والبحث فيه أواخر القرن العشرين واكتشفوا صعوبة أو تعقيد الفكر النظري للنحويين العرب. واليوم تعكس البحوث الغربية المهتمة بالتراث العربي كل الميادين التي نشط النحويون فيها عبر كل العصور من سيبويه إلى السيوطي. وبما لا شك فيه أن من أبرز المناقشات النحوية التي تمت، والتي ما زالت جارية هي تلك المتعلقة بالاختلافات النحوية بين النحويين البصريين والكوفيين التي عالجها ابن الأنباري في القرن السادس في كتابه المشهور الإنصاف في مسائل الخلاف. وممّا هو معروف، فقد أوضح الأنباري الجدل بين المدرستين كمسائل نحوية حدث النقاش فيها في القرن الثاني (القرن الثامن الميلادي). لقد اقترح المستشرق ويل وجهة نظر أخرى، وهي أن النحويين الكوفيين والبصريين لم يكتبوا شيئًا عن المجادلة التي تمت بينهما، وأن الذي جمع الأفكار المضادة كان الأباري نفسه (متقفيًّا نهج أسلافه مثل الزجاجي). وفي مقالتي أعمم فكرة ويل؛ حيث كان في عصر النحويين الأوائل اتجاهات نحوية متعددة تربط البصريين بالكوفيين (سيبويه والفراء) من جهة، ومن جهة أخرى تميّز نحويون أقل شهرة عن كل زملائهم كلغدة.

إن ترجمة الدكتور طلال الجسار في حد ذاتها مساهمة قيمة حيث إن من خلال فهمه للمواضيع النحوية الحاسمة وعرضه الواضح لأفكار اللغويين الغربيين يساهم في تقديم التراث الغربي للعالم العربي.

وتظهر ترجمة الدكتور الجسار فهما عميقا للمبادئ اللغوية عند كل من التراثين العربي والغربي حيث إن تعليقاته عن هوية النحويين، ومقامهم كعلماء، وتطور أفكار النحويين المبكرين في العصور اللاحقة توسع آفاق المقالة. فله جزيل الشكر والامتنان على جهوده.

مقدمة المترجم

يُعد كاتب هذا البحث البروفيسور جوناثان أوينز من المستشرقين والباحثين البارزين في علوم اللغة العربية في العالم الغربي، وله اهتمام واسع بتاريخ اللغة العربية وأصول النحو العربي وقضايا الازدواج اللغوي في العربية المعاصرة، حصل على الدكتوراه في عام 1978 في جامعة لندن (مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية) في تخصص علم اللغة، وذلك بعد أن حاز ليسانس في علم الإنثرولوجيا 1973 في الولايات المتحدة، وقد عمل في عدة جامعات عربية، منها جامعة قار يونس في ليبيا (الآن جامعة بنغازي) كمدرس، ثم جامعة اليرموك في الأردن كأستاذ مشارك، ثم عمل منذ عام 1987 في جامعة بايرويت في ألمانيا رئيسًا لقسم الدراسات العربية، حتى تقاعد في 2018. وقد أشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه، واهتمّ كثيرًا بزيارة منطقة مايدوغوري (Maiduguri) شمال نيجيريا لتدوين لهجة القبائل العربية فيها، فتوالت عدة أبحاثه له عن ظواهرها اللغوية في مراحلها التاريخية المختلفة، ونشر عدة كتب في علوم اللغة العربية، منها ما طبعته جامعة أكسفورد، وأبحاث كثيرة في مجلات عالمية، منها هذا البحث، وتتميز أبحاثه بالمنهجية العلمية وإنصاف اللغة العربية بعيدا عن التحَيُّز أو التعصب، ونظرا لجهود السيد أوينز في تعليم اللغة العربية وأبحاثه في تراثها ولهجاتها فقد فاز في عام 2018 بجائزة محمد بن راشد آل مكتوم للغة العربية.

يقدم السيد أوينز في هذا البحث صورة معمقة عن الفكر النحوي العربي في مراحله المبكرة، والبحث في أصول هذه الأفكار، فيوضّح أن ما يميّز النحاة المتقدمين في المقام الأول هو أفكارهم الخاصة وأسلوبهم الفردي في التعامل مع اللغة، لا المنقول عنهم في كتب من بعدهم، وعلى سبيل المثال لم يعلن سيبويه أو الفراء أفكارهم من خلال مدرستي البصرة والكوفة وما عُرف عنهما لاحقا من منهجية نحوية، بل من خلال أعمالهم النحوية التي تعكس تفكيرهم اللغوي، وهو الطريق لفِقه وتحليل أسس تطور النظرية النحوية العربية.

ومع ما قد يواجه المرء من صعوبات جمّة وما يقتضيه من وقت طويل في ترجمة هذا البحث العلمي مع ما يتطلبه من دقة[1] فإنّ ما دفعني لهذه الترجمة هو خدمة اللغة العربية، وذلك في نقل صورة التفكير اللغوي الغربي العميق لتراثنا العربي وذلك إسهاما في التعريف بالسيد جوناثان أوينز وجديّة أبحاثه المفيدة في حقول علم اللغة، وهذا ما أراه فائدة تستحق المُكابَدَة، فأرجو من الله أن أكون قد وفقت في ذلك.

وقد رجعت إلى جميع المصادر والمراجع العربية التي ذكرها السيد أوينز للتأكد بدقة من رقم الصفحات وكذلك نقل عبارات العلماء بصيغتها باللغة العربية لا بالترجمة عن الإنجليزية، ثم آثرتُ توفيرا على الباحثين عناء مراجعة الأمثلة في طبعة سيبويه الفرنسية التي اعتمد عليها السيد أوينز لصعوبة توفر نسخها، أن أشير في الهوامش إلى ما يوافق الأمثلة المستعملة في طبعة عبد السلام هارون رحمه الله، وقد كانت لي أيضًا بعض التعليقات والتوضيحات في الهامش أرفقتها باسم المترجم، وعليه فالسيد أوينز ليس مسؤولًا عنها.

وأخيرًا، فإني أسجل للسيد أوينز الذي درست عنده سنواتٍ طويلةً في مرحلتي الماجستير والدكتوراه شكرًا صادقًا، واعترافًا واسعًا بما أسدى وأرشد، وأعان وعضد، وقوّم وصبر، وقد تجلّى ذلك أيضًا بموافقته بسعادة على الترجمة وبمشاركته بمقدمة للقارئ العربي، فجزاه الله ما يُجزى به العالم الفاضل، وكذلك الشكر والتقدير لمجلة تجسير التي تتولى نشر هذه الترجمة.

موجز المقالة

إن المفهوم الأساس في تطور النظرية النحوية العربية المبكرة (حوالي175-320 هـ/790-920م) هو وجود مدرستي البصرة والكوفة اللغويتين وما قدّمتاه من أعمال نحوية، وهما اللتان يمكن أن يُعْزَى ظهورهما على الأقل إلى القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، على أنّ ويل (1913)، ومؤخرًا كارتر (1973) شكّكا في صحة وجود هذه المدارس تاريخيا، بل وفشلت الدراسات التاريخية المؤيدة والمُفسّرة لهذه المدارس (البعلبكي 1981) في العثور على دليل على وجودها المبكر (القرن الثاني الهجري/القرن الثامن الميلادي). غير أن السؤال الذي لا يزال قائمًا دون إجابة هو ما كان عليه واقع التفكير اللغوي العربي المبكر قبل أن تهيمن عليه هاتان المدرستان. فإذا لم نكتف بمصادر مثل سيبويه والفراء فحسب وأضفنا مصادر لغوية مختلفة دون هؤلاء، فسيتضح أن الفترة المبكرة كانت فترة عدم تجانس لغوي، حيث كان النحْويون متحررين نسبيًا في مزج الأفكار والمصطلحات من مصادر مختلفة، ثم مهدت هذه الفترة الطريق إلى فترة شهدت تجانسا أكبر، فبلغت ذروتها في كتاب ابن السراج «الأصول في النحو»، الذي استطاع خلال هذا العمل أن ينمّط النحو العربي بشكل فعال.

ويمكن فهم ظهور المدارس اللغوية في أواخر القرن الثالث الهجري/القرن التاسع الميلادي وأوائل القرن الرابع الهجري/ القرن العاشر الميلادي على أنها انعكاس لهذا التنميط، وهو ما سمح للغويين بالتعرف على تنوع الأفكار والمصطلحات الذي

1 - كذلك مع أهمية وفائدة الترجمة، إلا أنها لا تدخل ضمن آليات الترقية العلمية للمدرس الجامعي، وهذا ما قد يصرف الباحثين عنها.

شهدته الفترة المبكرة، ولم يتضمنها هذا التقعيد كما كان عند مدرسة الكوفة.

مما لا شك فيه أن تقسيم التفكير النحوي العربي إلى مدرستي البصرة والكوفة هو من بين أهم التصنيفات التي وضعها النحويون العرب في القرون الوسطى. إن جميع الأطروحات النحوية من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي فصاعدًا تستعمل بدرجة أكبر أو أقل هذه المفاهيم في وصفها للغة العربية والنظرية النحوية المصاحبة لها، ومع هذا يوجد سؤال آخر، وهو ما إذا كان مفهوم المدرستين النحويتين يوضح أو يحجب فهم تطورات النظرية النحوية العربية عن الباحث المعاصر، ويظهر وجود وجهتي نظر متعارضتين بشأن هذه المسألة.

إن وجهة النظر التقليدية العربية التي تتمثل في نظرة الزّجاج وابن الأنباري تحديدًا، والتي أظن أنها مقبولة إلى حد كبير في العديد من أنحاء العالم العربي حاليا، حول الفرق بين مدرستي البصرة والكوفة وخصائص كل منهما[2]، وأن هذه الفروقات ظهرت منذ أواخر القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي وأوائل القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، حين كانت مدرستا البصرة والكوفة من المراكز الأكاديمية التي كان لعلماء اللغة فيها تصورات متباينة.. وفي الآونة الأخيرة، دعم فيرستيغ (1997؛ 1987: ص155، 156)[3] هذا الرأي، وأكّد أن علماء النحو المتأخرين قد بالغوا في درجة نقل الخلافات التي أوجدت فيما بعد انقسامًا حادًا بين مدرستي البصرة والكوفة.

ولكنّ ويل (1913) قدّم دحضا للتفسير السابق، حيث حاول أن يبيّن أن مدرستي البصرة والكوفة من حيث هما نمذجة للمدارس اللغوية المتماسكة هما من وضع النحاة لاحقا في أوائل القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي. وإنّ كارتر (1973: 303) ليجعل هذا الموضوع أكثر دقة، فقد أشار إلى أن «مدرسة الكوفة» إنما جاءت ببساطة لمقاومة كلّ ضرب من التفكير اللغوي ا لا يمكن أن يقرّه سيبويه. ويجمع فايل وكارتر على أن تصوّر مدرستين هما البصرة والكوفة لا يساعد كثيرًا في وصف التطور التاريخي الحقيقي للتفكير النحوي العربي منذ نشأته حتى أوائل القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي.

أما موقف بعلبكي (1981) فغامض، فهو من جهة أولى يظهر بشكل واضح (ص2-6) أنّ كلا من سيبويه والفراء رائدي مدرستي الكوفة والبصرة لم يضعا التصورات الأساسية لهاتين المدرستين اللغويتين. ويضيف إلى ذلك أنه يشير إلى أن النحاة المتأخرين «يميلون إلى تعميم وجهات نظر بعض النحاة من خلال نسبتها إلى مدارسهم، وذلك على حساب فهمنا الصحيح للفترات السابقة من النحو» (1983: 16-17).

ومن ناحية أخرى، أورد بعلبكي (1981: 8-26) عددًا كبيرًا من الأمثلة والآراء التي نسبها النحويون في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي وما بعده إلى مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة والتي تعكس الاختلافات الفعلية بين هؤلاء النحاة في القرن 4 هجري/10 ميلادي، إلا أن البعلبكي قد زعم إلى أن هذه الاختلافات بين النحويين في وجهات النظر اللغوية تمثل دليلًا على الانقسام المبكر جدًا إلى مدارس لغوية قبل القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي[4]، إذًا فيجب عليه في الوقت نفسه أن يعترف بعدم وجود أدلة وإشارات مبكرة على وجود هذا الانقسام بين أطراف النزاع الرئيسيين[5]. ويؤكد بعلبكي أيضًا (1981: 26) على أن مواصلة دراسة هذه المسألة، التي يجب أن تستند على البيانات اللغوية من النحويين الأوائل أنفسهم. ولتفادي الدوران في حلقة مفرغة، أود أن أقترح أن يتم ذلك في المقام الأول دون أي إشارة إلى مفاهيم مدرستي البصرة أو الكوفة على

2 - انظر على سبيل المثال: أحمد مكي الأنصاري، **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة** (القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، 1384هـ/1964م)، ص358.

3 - أسماء المراجع والكتب والأبحاث العلمية مُثبتة في نهاية البحث، ويكتفي السيد أوينز في ثنايا البحث بذكر اسم الباحث والسنة. (المترجم)

4 - إن الدليل الوحيد لبعلبكي هنا تخميني: «احتمال أن يكون النحويون في مدرسة البصرة والكوفة في القرن الثاني والثالث الذين لا نملك أعمالهم متفقين على التوالي مع سيبويه والمُبرّد من ناحية، ومع الفراء من ناحية أخرى». (انظر المراجع، بعلبكي، 1981، ص24).

5 - يقصد السيد أوينز أن هذه الاختلافات المنسوبة إلى سيبويه والفراء مثلاً لم تكن واضحة ومنظمة في وقتها بل نُسبت إليهما لاحقًا. (المترجم)

الإطلاق، لأن مفاهيم مدرستي البصرة والكوفة هي المفاهيم نفسها التي نحاول شرحها، وسوف أدرس مسألة التطور المبكر للتفكير النحوي العربي في ثلاثة أجزاء.

سأحاول في الجزء الأول تحديد مدى اتساع الأفكار اللغوية في القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، والقرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، بينما في الجزء الثاني أقوم بتحديد قيود تطورها، ثم في ظل هذا التصنيف للتفكير النحوي المبكر، يمكن إعادة النظر في وضع مدرستي البصرة والكوفة، وهو ما نتطرّق إليه في الجزء الثالث. وفيما يلي أتناول عينة صغيرة من الموضوعات، حيث تُرك الشرح المفصل لدراسة أطول وأكبر.

أولًا: تطور التفكير النحوي العربي

تتطلب الخطوة الأولى نحو فهم تطور التفكير النحوي العربي فهرسة وتصنيف الأفكار النحوية، على سبيل المثال، ما نوعية هذه الأفكار، وبمن ترتبط تحديدا؟ ومتى ظهرت؟ ومتى ربما اختفى بعضها؟ ثم كيف ولماذا تغيرت عبر تاريخ النظرية النحوية العربية؟ وباستعمال هذه المعايير العامة، سوف أناقش الفئات الرئيسية التي تندرج تحتها بعض أفكار اللغويين في القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي، والقرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي.

1. الأفكار المتقدمة والمتأخرة

أكد كارتر (1973)، والبعلبكي (1981)، وتلمون (1988)، وآخرون، أن هناك جوانب مهمة اختلف فيها النحويون المتقدمون والمتأخرون في تفكيرهم النحْوي، ولذلك يمكن رؤية النحاة المتقدمين على أنهم مجموعة مختلفة نوعا ما عن النحاة المتأخرين في بعض النقاط، وهو ما يُساعد على تحديد بعض الأفكار الخاصة والمرتبطة بهم فقط. وسوف أقدم مثالًا واحدًا لكل منها:

- **(الاشتغال): الأولوية النحوية[6]:**

لسيبويه – كما يشير إلى ذلك كارتر Carter – ضربان من المصطلحات اللغوية، أما الأول فيتعلق بالمقولات النحوية الثابتة، مثل الظرف، وأما الثاني فيتعلق بالعمليات النحوية. وأما «الاشتغال» فينتمي إلى الفئة الثانية، ويمكن ترجمته تقريبًا بـ «الأولوية النحوية»، وسوف أضرب على ذلك ثلاثة أمثلة، يوضح فيها الخط المستقيم علاقة الاشتغال في العناصر الموجودة، وأما القوسان فيشيران إلى العنصر اللغوي الذي لا علاقة له بالاشتغال.

1- كُسِيَ عبد الله (ثوبًا)[7]، (ج 1: ص14)[8].

2- (زيدًا) اضربْه (1: 61)[9].

3- رب رجل و(أخيه) (1: 209)[10].

إن علاقة الاشتغال لا تتعلق بعامل ثابت ولا تنتمي إلى مجموعة محددة من فئات النحو كما هو واضح من الأمثلة.

6 - قمت عشوائيا باختيار ثلاث أمثلة كنموذج استشهاد ثابت ولن يتم تكييف شكلها المورفولوجي بشكل عام مع السياق الإنجليزي.

7 - أرقام الصفحات للأمثلة في البحث تعود إلى طبعة سيبويه بتحقيق ديرينبورغ المُعتمدة في أوروبا والتي اعتمد عليها السيد أوينز، وأضع ما يقابلها في الهامش ما يقابلها بحسب طبعة سيبويه المشهورة عند العرب بتحقيق عبد السلام هارون – رحمه الله – تسهيلًا على القارئ. (المترجم)

8 - عبد السلام محمد هارون، **سيبويه** (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 8891)، ج1، ص14.

9 - هارون، ج1، ص148.

10 - المرجع نفسه، ج2، ص56.

ففي المثال (1) نجد أنّ «عبد الله» هو اسم في حالة نائب فاعل مرفوع؛ وفي المثال (2) «ضمير الهاء» في حالة مفعول به منصوب؛ وفي المثال (3) نجد كلمة «رجل» في حالة الجر. وأما الفئات المتعلقة بالاشتغال فهي مختلفة، الأفعال (كُسي/ اضرب)، والأسماء (زيدا، عبد الله، رجل)، والضمائر (الهاء) في اضرب وأداة الجر (رب)، كما سيتبين في مناقشة المثال رقم (3). وعليه، فإن الاشتغال لا يُستعمل دائمًا لتوضيح الشكل الإعرابي[11].

في المثال (1) فإن السؤال هو ما الاسم الذي يُفسّر العامل وأخذ حالة الرفع، ويأتي حل هذه المعضلة بالنظر إلى الاسم الذي هو «مشغول» مع الفعل، أي «عبد الله»، وهنا إذا تؤول الأولوية النحوية (الاشتغال) إلى «عبد الله» بدلا من «ثوبًا». وفي المثال (2) نجد الفعل «اضرب» أخذ مفعولًا به منصوبًا، يُحتمل أن يكون واحد من اثنين إما زيدا أو الضمير، إلا أن الأولوية للضمير المتعلق به وذلك بسبب الاشتغال، وهنا يجب توضيح سبب نصب «زيدا» بطريقة أخرى، والتي كانت بالنسبة إلى سيبويه افتراض فعل ضمني (انظر أدناه). وأخيرًا، في المثال (3)، يوضح سيبويه كيف يمكن أن تأتي كلمة «أخيه» بعد «رب»، التي تأخذ فقط كمكملات غير مُعرّفة (أي نكرة)، وهذا مرّده إلى أن النكرة «رجل» له الأولوية بعد «رب»، عندئذٍ جاز إضافة كلمة «أخيه» المُعرفة كمعطوف[12]، وهنا يُستخدم مفهوم الأولوية النحوية لشرح تعريف كلمة «أخيه» والتسلسل (حدوث كلمة «رجل» غير المُعرفة أولًا).

ومثل الكثير من الجوانب الأخرى للمصطلحات النحوية العربية، سواء كان الاشتغال بمعنى الأولوية النحوية التي ابتكرها سيبويه أم لا، فإنها ستبقى على الأرجح لغزًا إلى الأبد. وعلى أي حال، يبدو أن هذا المصطلح انتشر بشكل واسع النطاق في الفترة المبكرة من النحو العربي، وقد استعمل الفراء[13]، على سبيل المثال، هذه الفكرة لشرح التناقض بين:

4/أ- هذا الأسدُ مَخوفٌ.

4/ب- هذا الأسد مَخوفًا.

سنوضح المزيد عن هذا التركيب اللغوي في الجزء (2-1-1) ، ولكن يكفي الآن ملاحظة أنه في المثال (4/أ) جاءت كلمة «مَخوفٌ» مرفوعة لأنها خبرٌ لاسم الإشارة «هذا» و«الأسد» نعت لها، بينما في المثال (4/ب) جاءت كلمة «مَخوفًا» منصوبة؛ لأنه – كما يرى الفراء – «الأسد» مرتبط باسم الإشارة «هذا» من حيث هو مبدَل منه له، فتصبح «مخوفًا» [نحويًا[14]] عنصرًا غريبا[15]. ومرة أخرى يتضمن «الاشتغال» مفهوم الأولوية النحوية في المثال (4/ب)، حيث أخذت كلمة «الأسدُ» الأولوية على كلمة «مخوفًا».

وبالمثل، يستعمل الأخفش مصطلح الاشتغال لتبرير نصب «ذهبًا» في المثال الآتي:

5- ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آلِ عِمْرَانَ:91].

أخذت «الأرضِ» الأولوية على كلمة «ذهبًا» كمضاف إليه مجرور لكلمة «ملءُ»، وعليه فإن كلمة «ذهبًا» تأخذ الصيغة المنصوبة فيما عُرف لاحقًا باسم التمييز[16]. ويستعمل الأخفش مفهوم الاشتغال أيضًا في ص57، 159،158، 464، وهذ أمثلة تدل على حالة الرفع؛ وفي ص176، 525 على حالة النصب.

11 - يوجد المزيد من أمثلة الاشتغال في 1: 10 (حالة الرفع)؛ 1: 31 (حالة النصب).

12 - قال سيبويه نصًا: «ولا يقع (أي رب) في موضع لا يكون فيه إلا نكرة حتى يكون أولُ ما يَشغلُ به العاملَ نكرة، ثم يُعطف عليه ما أُضيف إلى النكرة.» هارون، ج2، ص65.(المترجم)

13 - الفراء، **معاني القرآن**، تحقيق محمد النجار ويوسف نجاتي (القاهرة: عالم الكتب، 3891)، ج1، ص12-13.

14 - يشير البعلبكي، ص15. إلى أن المكمل المنصوب ضروري للمعنى.

15 - الفراء، ص13.

16 - قال الأخفش نصًا: «وذلك لأنك شغلت الإضافة بالاسم الذي دون الذهب وهو الأرض». الأخفش، **معاني القرآن**، تحقيق، فائز فارس (الكويت، 1979)، ص209.

وعلى الرغم من أن مصطلح الاشتغال في هذ الفترة المبكرة أخذ معنى الأولوية النحوية[17]، فإنّ هذا المعنى لم يتوقف عند الأخفش، بل ظهر أيضًا في وقت مبكر من أوائل القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي لدى لُغده[18] (311هـ/923م)، والمُبرّد (286هـ/899م)، غير أنه أصبح محصورًا إلى حد كبير في سياق واحد، وهو السياق الذي يتضح في المثال (2) أعلاه[19]. وأصبح هذا التركيب اللغوي الذي يتكون من المفعول المنصوب الذي يتبعه ضمير في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي يُعرف باسم «الاشتغال»[20]. ومما يُلاحظ هنا انتقال المصطلح من تمثيل عملية نحوية في الحقبة المبكرة، إلى بنية نحوية ثابتة مقيدة بحلول القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، ويمكن إرجاع أسباب هذا التغيير إلى أنه يمكن تطبيق الاشتغال بالمعنى المبكر على مجموعة مفتوحة من التراكيب النحوية، لكن نظرًا لأن النطاق الإجمالي للتراكيب أصبح ثابتًا ومحددًا إلى حد كبير، فقد تقلصت الحاجة إلى تطبيق مصطلح إجرائي عائم على مختلف التراكيب، حتى أصبح المصطلح نفسه في نهاية المطاف يشير إلى بنية تركيبية ثابتة (انظر الجزء 2-2). وعلى أي حال، يتضح مما سبق أن هناك مفاهيم استعملها النحويون في وقت مبكر (بقدر ما أوضح سردنا المتواضع لها) إمّا قد أُهملت وإمّا أعيد تفسيرها جذريًا في أوائل القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي.

2. الفراء كنموذج مختلف

إن للفراء أهمية واضحة في تاريخ النحو العربي، فهو يمتلك نظامًا من الأفكار النحوية يختلف من الناحية المفاهيمية عن مصطلحات سيبويه، ولذلك يستعمل البعلبكي (1981)، وأيضًا فيرستيج (1987) هذه النقطة على وجه التحديد للدفاع عن معقولية الانقسام المبكر إلى مدرستي البصرة والكوفة. ومع أن درجة اختلاف أفكار الفراء عن غيره مسألة تتطلب قدرًا أكبر من العمل المقارن للكشف عنها، فإنه من المناسب ذكر مثال للتمييز النظري ساقه الفراء ولم أجد له سوى صدى محدود عند النحويين اللاحقين ولم يهتم به معاصروه الأوائل، وآية ذلك المثال رقم (4) الذي ينتمي إلى نظام ثلاثي المصطلح تم توضيحه في المثال رقم (6) أدناه. إن الإعراب الموجز بالتقسيم إلى مبتدأ وخبر، وما إلى ذلك، يتبع الممارسة المعتادة وليست ممارسة الفراء، على الرغم من أنها تعطي القارئ فكرة عن تناقضات معينة، وأترك مصطلح الفراء «فعل» بلا ترجمة، لأن وضعه الدقيق يتطلب تعريفًا أكثر دقة.

6/أ- هذا الأسد مَخوفٌ (أسد: محدد موصوف)[21].

17 - يتّضح من الأمثلة أن معنى الاشتغال في هذا الوقت هو أن الكلمة الأقرب ترتيبًا مكانيًا للعامل الأساسي في الجملة قد شُغلت عنه بعامل آخر فلم يقع عليها عمل العامل الأساسي، ووقع على ما بعدها فنصبه. (المترجم)

18 - أبو علي الحسن بن عبد الله الأصبهاني، المعروف أيضًا بلُغدة، قدم بغداد وكان جيد المعرفة بفنون الأدب، حسن القيام بالقياس، موفقًا في كلامه، وكان إمامًا في النحو واللغة، وكان في طبقة أبي حنيفة الدينوري مشايخهما سواء، وكان بينهما مناقضات، أخذ عن الباهلي صاحب الأصمعي وعن الكرماني صاحب الأخفش. انظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحقيق إحسان عباس (لبنان: دار الغرب الإسلامي، 3991)، ج2، ص378. (المُترجم)

19 - حافظ أبو علي الحسن بن لغده الأصفهاني على مفهوم «الأولوية النحوية» لمعنى الاشتغال كما ظهر في مثاله في كتابه، «كتاب النحو»، تحقيق، عبد الحسين الفتلي (وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، مجلة المورد، مج3، ع3 (1974)، ص224، بينما المبرد في المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عظيمة (القاهرة، وزارة الأوقاف، ط 3، 1994) ج2، ص74؛ ج3، ص105، أخذ يستعمل معنى محدد وضيّق وثابت للاشتغال، أي وقوع فعل بين اسمٍ وضميرِه، بمعنى يتقدم اسم واحد ويتأخر عنه عامله المُشتغل عن العمل في ذلك الاسم بالعمل في ضمير يعود عليه، كما في المثال رقم (2) في الأعلى، وهنا أخذ الاشتغال يتموقع فقط بالنصب، وهو ما سار عليه النحويون. (المُترجم)

20 - على سبيل المثال الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق، مازن المبارك (بيروت: دار النفائس، 1979)، ص 39، والصيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين (مكة: جامعة أم القرى، 1982)، ج1، ص326، واستعمل ابن كيسان الاشتغال في مكان واحد، ص118 في كتابه الموفقي في النحو، تحقيق، عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش (وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، مجلة المورد، ع4، 1975)، وهو المثال رقم (2)، وهو يرى في هذه الحالة جواز رفع زيد بالابتداء، لأنك شغلت الفعل عنه بالهاء وموضع الهاء النصب، إلا أنه يُجوّز نصب «زيدا» قبل عامله إن قدمت قبله شيئا يمكن إضمار فعل بعده، كقولك، ألا زيدًا ضربته، وهل زيدًا ضربته. ولم أجد الاشتغال لدى السراج بأي من المعاني ذات الصلة هنا.

21 - الفراء، ج1، ص1213.

6/ب- هذا الأسد مَخوفًا (أسد: عام منصوب).

6/ج- هذا الأسد مخوفًا (على التقريب).

في المثال (6/أ) «مَخوفٌ» خبر (انظر المثال [4/أ] أعلاه). وأما في المثال (6/ب) «مَخوفا» منصوب والجملة تعبر عن فكرة عامة. ونفس الصيغة الموجودة في المثال (6/ج)، ولكن بتفسير آخر، وهو تحديد عنصر (أو فئة من العناصر) بأنها تشير إلى شيء فريد، وهو المشار إليه فقط في المثال؛ أي الأسود المخيفة من السباع، وأن جوهر الخوف يكمن في الأسد نفسه. ومن الأمثلة المشابهة التي ذكرها الفراء ما يلي:

7/أ- هذا القمر نورًا.

7/ب- هذه الشمس ضياءً للعباد.

في هذا التركيب نجد كلمة «هذا»، اختيارية أو غير ضرورية وقد يستغنى عنها لأنه يكفي القول، على سبيل المثال، «طلع القمر»، لكن لأن القمر فريد من نوعه ولا نظير له ومعروف عند الناس، لذا فإن الإشارة إليه بشكل توضيحي لا تضيف شيئًا إلى الجملة[22]، وهذا التركيب هو ما وصفه الفراء بمصطلح «التقريب»[23].

وحين ناقش سيبويه[24] جُملًا مثل المثال (6/ج) والمثال (7) لم يوضح أي تناقض من الأنواع الموضحة أعلاه بين الأمثلة (6/ب، ج)، ولم يميز أبدًا المثال (6/ج) على أنه تركيب فريد، كما أشار تلمون (1986: 153).

وقد ناقش ثعلب (291هـ/904م) التركيب نفسه فكان في كثير من النواحي مخلصًا للفراء وهو أستاذه الروحي كوفي المنزع. وقد أوضح رأيه الموافق للفراء في المثال الذي قدمه في بيان التقريب[25]:

8- هذا زيدٌ القائمَ.

وطبق اختبار إجرائي لتحديد هذا العنصر، «فكلما رأيت (هذا) يدخل ويخرج والمعنى واحد فهذا هو التقريب»، وتتطابق القاعدة الإجرائية التي قدمها ثعلب مع قاعدة الفراء (انظر أعلاه)؛ ومع ذلك، يظهر أن ثعلبًا يتجاهل جانب المرجعي الفريد في تركيب التقريب، لذا سواء أكان مثاله زيد يُقصد به التوضيح المبسط أم لا فإنه مثال غير واضح[26]. وقد ذكر سابقًا (ص44) أن التقريب يستخدم فقط للعناصر ذات المرجع الفريد.

وبعد ثعلب، لم يُترك تركيب التقريب تمامًا، فقد وجدنا إشارة موجزة لدى الزجاج في كتابه «معاني القرآن وإعرابه» (1:474)، وبعد ذلك بكثير لدى السيوطي في كتاب (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص113) الذي منحها إعرابا مُحدثًا (انظر كارتر 1981: 171) لم يقدمه كل من الفراء وثعلب[27]. ومع ذلك، في معظم كتب النحو المُتقدمة، مثل ابن السراج،

22 - قال الفراء نصا في شرح التقريب: «أن يكون ما بعد هذا واحدا لا نظير له، فالفعل حينئذ أيضًا منصوب.» ج1، ص13.

23 - يناقش هاينريش سؤالا بشأن ما يشير إليه مصطلح «التقريب» فعليًا، فيقول موضحًا إنه يصف الوظيفة الدلالية لكلمة «هذا» في المثال (6/ج)، أي التركيز على الاسم الآتي أو الوظيفة النحوية لكلمة «هذا»، بالتوازي مع أفعال مثل «كان» (انظر البعلبكي 1983: 14). وكلا التوضيحين يتضمنان غموضًا مقصودًا في مصطلحات الفراء.

24 - هارون، ص218 «هذا باب ما يُنتصب لأنه خبر للمعرف المبني على ما هو قبله من الأسماء المُبهمة».

25 - ثعلب، **مجالس العلماء**، تحقيق، عبد السلام هارون (القاهرة: دار المعارف، 1960)، ص359.

26 - يرى ثعلب أن «هذا» في التقريب تشابه الفعل «كان»، وهو ما يعني أن فهمه للتقريب مغاير نوعا ما لما عند الفراء، الذي وضح أن التقريب حين يكون واحدًا لا نظير له (راجع الفراء أعلاه)، بينما يذكر ثعلب: «فقد دخلت (يقصد هذا) لتُقرّب الفعل مثل كان، والتقريب على هذا كله». ثعلب، ص360.

27 - يقول السيوطي إن إعراب الكوفيين كما في المثال رقم (8) هو على النحو التالي: كلمة «هذا» سوف تكون التقريب، وكلمة «زيد» الاسم بعد التقريب = اسم التقريب، في حين أن المنصوب هو خبر التقريب. ومما يثير الاهتمام بشكل خاص أن تفسير السيوطي للنصب بأنه «خبر»، هو ما وصفه الفراء بأنه «فعل». ويشير البعلبكي (1983: 16) إلى أن ابن عصفور ناقش أيضًا التقريب، على الرغم من أن تقديره كان أقل دقة مما قدمه السيوطي.

الفارسي، الجرجاني (المقتصد)، الزمخشري، لم يرد ذكر تركيب «التقريب»، ولم يصبح أبدًا من الفئات الفرعية القياسية للجملة الاسمية.

ثانيًا: التطور التدريجي

كما اتضح من المثالين السابقين، فإن الفراء يظهر أحيانًا شخصية مختلفة، إما ضد التطور اللاحق، وإما ضد كل من معاصريه والنحاة اللاحقين، لكن لم يكن هذا هو الحال دائمًا، فيمكن رؤيته في بعض النواحي كحلقة حيويّة بين سيبويه والنحاة اللاحقين، ومن الأمثلة على ذلك مفهوم «تَبِعَ».

لعل ابن السراج (2: 9 وما يليها) أو ابن كيسان (ص111) هو من قام بصياغة مصطلح «تابع» والجمع «توابع» لتحديد خمس فئات نحوية تتطابق مع الاسم الذي تتعلق به، وهي كالآتي: (النعت، البدل، التأكيد، العطف، عطف البيان) (انظر أوينز 1984). ويعكس المصطلح نفسه حقيقة أنه يمكن تصور هذه العناصر على أنها تتبع الاسم الذي تتعلق به.

1. سيبويه

نجد لدى سيبويه أن مصطلح «تَبِعَ» لا يصف العلاقة المعدلة، فقد استخدم مصطلح «تَبِعَ» (مع مشتقاته، 96 مرة بحسب تروبو 1962: 46، 47) حيث يتعلق المعنى المشترك بالعلاقة بين عنصر أولي وآخر ثانوي، والثانوي يتبع الأول بطريقة ما. وبشكل عام، فإن هذا يتعلق بالشكل الصرفي الصوتي، كما في المثال التالي:

9. أشهد إنه لذاهبٌ وإنه منطلقٌ[28] (223: 1)

عنصر التكملة الثاني في الجملة هو «إن» بدلًا من «أن» لأنه يتبع شكل الأول. إن فكرة التسلسل والاتفاق في الشكل موجودة بالتأكيد، لكن ليس في هذا المثال، بل في أمثلة أخري تتعلق بالاتفاق بين المتطابقين.

2. الفرّاء

يستعمل الفراء كذلك «تَبِعَ» على قدم المساواة مع سيبويه؛ أي بمعنى صوت يتبع شكل صوت آخر، على سبيل المثال (2: 184، 310، 330، 3: 266)، ولكن اللافت للنظر أنه يُستعمل أيضًا وبشكل ثابت «تَبِعَ» لوصف الحالة التي يتفق فيها عنصر مع آخر في الشكل الإعرابي. وعادةً ما تكون هذه الأنواع التي تتفق في الإعراب عبارة عن أسماء (اسم الفاعل، الصفات، الأسماء الموصولة، الأسماء المعطوفة، إلخ)، كما في المثال (10) أدناه، على الرغم من أنها في بعض الحالات تكون أفعالا (1: 235، 2: 70، 341).

10- مررتُ بالرجلِ والمرأةِ (1: 106)

يتبع المعطوف «المرأة» الشكل الإعرابي المجرور لكلمة «الرجل»[29]. وتجدر الإشارة إلى أنه في شرح الفراء للتابع يتطابق فيه الاسم والصفة، كما في المثال التالي:

11- في يومٍ عاصفٍ (2: 73)

يقول إن كلمة «عاصفٍ» «تابعًا لليوم في إعرابه»، أي تتوافق مع «يومٍ» في شكلها الإعرابي. إن عبارة الفراء السابقة

28 - هارون، ج3، ص147.

29 - انظر أيضًا: الفراء، ج1، ص166؛ ج310، ص2، 347 (للنعت)، ج1، ص166، 234؛ ج2، ص298 (استثناء).

تُذّكرنا بملخص ابن السراج عن التوابع: جميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفضِ[30]. وفي حين أن الفراء لم يعزل بأي حال من الأحوال فئة التوابع[31]، فهو أول النحويين الذي قام بوضوح بتحديد معيار «التوافق في الشكل الإعرابي» والذي سيستعمله السراج لاحقًا لضم هذه الفئة معًا.

- **سيبويه، الشخصية المُهيمنة:**

يتضح إذن أن ثمة طرقا مهمة أسهم الفراء من خلالها في مسار الوصف النحوي للغة العربية، لكن سيكون من الخطأ التأكيد على أهميته على حساب سيبويه، الذي من دونه سيكون التخمين صعبًا في الشكل الذي كان يمكن أن تكون عليه قواعد النحو في اللغة العربية (انظر فيرستيغ 1987: 153)، وتبقى أي شخصية أخرى غير سيبويه مهما قيل فيها ذات تأثير أقل ولن يكون غيابُها ذا تأثير مركزي، ويمكن توضيح تأثير سيبويه من خلال مثالين:

3. الثنائيات المصطلحية

نذكر أولًا أنه – كما تواترت الإشارة سابقًا – (على سبيل المثال، ويل 1913) أن سيبويه والفراء اللذيْن يعبران عن مدرستي البصرة والكوفة يستعملان مصطلحات مختلفة لوصف ظواهر لغوية متشابه، وهذا على الأغلب وليس دائمًا، ومن هذه المصطلحات ما يلي:

12- وصف الظواهر اللغوية المتشابهة بمصطلحات مختلفة:

المصطلح	سيبويه	الفراء
الإشارة للنفي	نفي	جحد
المُنْصَرِف بشكل كامل	ما ينصرف	ما يجري
البدل	بدل	تكرير[32]
الظرف	ظرف	صفة
الحال	حال	قطع/حال
الضبط	عمل	خفض
إعراب المجرور	جر	خفض
العطف	عطف/إشراك	عطف/نسق
الأداة	حرف	أداة
ضمير الفصل	فصل	عماد

تهدف هذه القائمة إلى إعطاء فكرة عامة عن المصطلحات المزدوجة التي يستخدمها سيبويه والفراء، وباستثناء ما ينصرف/يجري، فإن هذه المقارنة تميط اللثام عن بعض الاختلافات بينهما. فعلى سبيل المثال، مفهوم سيبويه «للظرف» لا

30 - محمد بن السري بن سهل بن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ج2 (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1996)، ص19، وانظر أيضًا قول الزمخشري عن التوابع: «هي الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها»، الزمخشري، **المفصل في علم العربية** (بيروت: دار الجيل)، ص110.

31 - في الواقع، كان لديه تصور أقل دقة للفئة (المتأخرة) مقارنة بسيبويه؛ انظر تلمون (1981). ويستعمل الأخفش في كتابه المعاني (218، 255، 260) كلمة العطف في سياقات الرفع والنصب والجر بمعنى التوافق في الشكل الإعرابي، على الرغم من أنه يستعملها بشكل مقتصد بهذا المعنى مقارنة بالفراء.

32 - في الحقيقة استعمل الفراء عدّة مصطلحات للدلالة على البدل، ولم يقتصر على واحد مثل الترجمة، التبيين، التكرير والردّ، وكان استعماله لها بحسب السياق من وجهة نظره. انظر للاستزاده: طلال عبد اللطيف الجسار(المُترجم)، «تعدد مصطلح البدل عند الفراء من منظور سيميائي»، جامعة الكويت، **المجلة العربية للعلوم** الإنسانية، ع151، السنة 38 (2020).

يتوافق مع مفهوم «الصفة» لدى الفراء (انظر، أوينز 1989)، ويستعمل الفراء في حالات قليلة «عمل» بمعنى أثّر أو ضبط[33].

ومع الاهتمام بدراسة جميع ما جاء في الجدول السابق من تباينات، فإنّ أهم ملاحظة عامة هي هيمنة مصطلحات سيبويه تقريبا في النظرية النحوية العربية، مهما ورد من اختلاف بينه وبين الفراء أو غيره. وتجدر الإشارة إلى أن هيمنة مصطلحات سيبويه لا تعني تجاهل أعمال الفراء، التي تساعد في تفسير مصطلحات سيبويه وفهمها، فعلى سبيل المثال: عن ابن السراج 2: 125، والزمخشري 133، وكذلك الزجاج 1: 37، 446، يتضح أن ما أطلقت عليه مدرسة البصرة اسم «الفصل» أطلقت عليه «الكوفة» اسم «عماد»، ولكن، لم يعتمد أي منهم مصطلح «عماد» كمصطلح معياري.

إن أعظم فائدة عملية لمصطلحات الكوفة هي البقاء كبديل قياسي أو مرادف لمصطلحات البصرة، كما في «خفض» بجانب «جر»، أو منازعة مصطلحات سيبويه أحيانا، كما حدث مع مصطلح «العطف»، الذي استعمل له سيبويه مصطلح «إشراك» لكن اختفى لاحقا، بينما استمر استعمال مصطلح الفراء «النسق» على أنه مرادف قياسي لمصطلح العطف الأكثر شيوعًا، والذي استعمله سيبويه أيضًا.

المتممات المنصوبة[34]

إن التأثير الغالب لعمل سيبويه يتضح أكثر في فئة المنصوبات، التي أطلق عليها ابن السراج (ج1: 59 وما يليها) مصطلح (مفاعيل)، وقام بتقسيمها إلى مجموعتين، (المفعول الحقيقي أو الأصلي) و(الشبيه بالمفعول). وتتكون المجموعة الأولى من خمسة مفاعيل هي (المفعول به، المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول معه، المفعول له). وتحتوي المجموعة الثانية الشبيه بالمفعول على ثلاث فئات فرعية وهي التمييز والحال والاستثناء. إن لتصنيف العناصر الثمانية في فئة المفعول أساسا وظيفيا يعود إلى المُبرد (رغم أنه لم يعد كذلك، بقدر ما تشير الأدلة المتاحة)، حيث يشير المبرد إلى ذلك قائلًا: «اعلم أنه لا ينتصب شيءٌ إلا على أنه مفعول أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى» (4: 299). غير أن السبب في وجود فئتين فرعيتين رئيسيتين، المفعول الحقيقي أو الأصلي والشبيه بالمفعول غير واضح، وكذلك لا توجد علل نحوية توضح سبب التفريق بين مجموعتين، على سبيل المثال، ما علاقة هذا التفريق بالتفسير الوظيفي للمُبرد «ما المفعول»؛ وأما من الناحية اللغوية، فلا توجد أسباب تدعو إلى اعتبار المفعول معه مفعولًا حقيقيًا وإلى اعتبار الحال شبه مفعول[35].

أعتقد أن مصطلح مفعول تم أخذه مباشرة من الكتاب لسيبويه، لأنه يشير إلى جميع الفئات التي وضعها سيبويه ضمن المفعول وهي (مفعول به[36] 1: 11، مفعول معه[37] 1: 116/125، مفعول له[38] 1: 155، مفعول فيه «الظرف»[39] 1:165).

33 - 1: 139، 334، 442، 3: 56، 169، 338، وقد قمت بحصر عدد «وقع» بمعنى «عمل» والذي وصل 34 مرة على الأقل. ويحدد ويل (1913: 72) الوقع لدى الفراء بـ «الفعل المتعدي». وكان «الوقع» يصف خاصية العمل في معظم الحالات في الفعل المتعدي، على سبيل المثال، يصف حدوث عمل الشرط والجزم للفعل، ويلاحظ الفراء أن عمل الجزم وعمل الشرط فقط (يقعان على) الفعل الذي يحتوي على بادئات (يا، تا، نا، أ). إن مصطلحات الفراء لا تظهر التماثل التام مع الممارسة اللاحقة، وكذلك أيضًا مصطلحات سيبويه، وهذا يشير إلى أن الاختلاف في المحتوى وحده لا يكفي لضمان رفضها من قبل النحويين اللاحقين.

34 - وهو ما يُطلق النحويون العرب عليه اسم الفضلات في الجملة الفعلية، يقولُ ابنُ جني:»ألا ترى أنَّ الفَضْلاتِ كثيرةٌ؛ كالمفعول به، والظَّرفِ، والمفعولِ له، والمفعولِ معه، والمصدرِ، والحالِ، والتَّمييزِ، والاستثناءِ. فلمَّا قُلتُ: «ومفعول به» ميزت؛ أي: الفَضْلات هو. فاعرفْ ذلك وقِسْهُ"، ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار (القاهرة، دار الكتب المصرية، 1952)، ج1، ص197.

35 - السبب المقترح لدى أوينز 1988، ص211، إن أشباه المفعول تُغَيِّر العامل جزئيًا بطريقة ما، لأنها مثل التمييز والحال تصف أيضًا مكونات أخرى غير العامل.

36 - هارون، ج1، ص34.

37 - المرجع السابق، ج1، ص273274.

38 - المرجع السابق، ج1، ص367، والمفعول له هو المفعول لأجله.

39 - المرجع السابق، ج1، ص391.

هذه الفئات التي تندرج تحت المفعول حُولت أو وُضِعت لاحقا تحت المفعول الحقيقي أو الأصلي، بينما حالات النصب الأخرى التي لم يحددها أو يسميها سيبويه صُنفت فيما بعد كشبيه بالمفعول.

هناك مُعضلتان في هذا التفسير، أما **الأولى** فهي أن المفعول المطلق لم يطلق عليه سيبويه قط «مفعول»، ويمكن أن أقدم تفسيرًا واضحًا حول ذلك، فالمفعول المطلق الذي أصبح يُعرف لاحقا بهذا الاسم عامله سيبويه بطريقة توضح أن له خصائص المفعول الأخرى، فهو اسم وجزء من نظام الفعل المتعدي، بالضبط كالمفعول المتصل مباشرة بالفعل[40].

وأما **المعضلة الثانية** فأن سيبويه أشار إلى المفعول منه في مكان واحد فقط، ولم يكن يقصد فيه أن يضع معيارا محددا لهذا النوع من المفاعيل، لذا أشار إليه قائلا:

13/أ- إياك والأسد

أي كأنه قال:

13/ب- إياك فَاتَّقِيَنَّ وَالأسدَ

اكتفى سيبويه بإعادة الصياغة على سبيل الإيضاح فحسب، وأشار إلى أن الفعل لم يُذكر صراحة.

فكلمة (إياك) و(الأسد) هما على التوالي (المفعول به) و(المفعول منه) (1: 116[41])[42]، ثم يختفي المفعول منه بعد ذلك من المصطلحات اللغوية[43]، ويشرح المُبرد (3: 212) تركيب (13/أ) بوجوب حذف الفعل هنا، وذلك «لأن الأمر كلّه لا يكون إلا بفعل»، ومعني (إياك) هو «احذر»، لكنه لم يشر إلى فئة جديدة من المفعول، بل أراد أن يوضح أن كلا من (إياك) و(الأسد) من المفاعيل المنصوبة فقط، فقال: «إياك منصوب بالفعل لأنه والأسد مُتَّقَيان».إن المشكلة في تحليل المبرد، على الرغم من أنه لا يعترف بها، هي أن الفعل المفترض (اتقى) هو فعل متعد لمفعول به واحد وليس لمفعولين، لذلك أدرك سيبويه الحاجة إلى إنشاء فئة جديدة هنا من المفاعيل لكلمة (أسد). وفي الوقت نفسه، يتبين أن هذا النوع من المفاعيل فشل في الحصول على موضع قدم في النظرية النحوية العربية، فهذا التركيب غير شائع، وناقشه سيبويه في فصل واحد فقط، بينما المبرد يناقشه أو يشرحه في سياقات محددة، كسياق الحديث عن فعل الأمر. علاوة على ذلك، فإن اعتباره مفعول يستلزم وضع فئة من المفاعيل في إطار معين ويقتصر توزيعها على السياقات التي يكون فيها الفعل محذوفًا[44].

40 - «واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أُخذ منه، لأنه إنما يُذكر ليدل على الحدث». هارون، ج1، ص34. علاوة على ذلك، في حين أن سيبويه لم يناقش وظيفة الفعل في المبني للمجهول، فإن مناقشة المبرد (في **المقتضب**، تحقيق، محمد عبد الخالق عظيمة، ج4، ص51)، تحدد بوضوح المفعول المطلق في صيغة المفعول به (كذلك الظرف) فيما يتعلق بقدرته على أخذ مكان الفاعل. ونظرا لصياغته للمجهول حيث يحل المفعول محل الفاعل (4: 50)، يتعين على المبرد أن يُدرج المفعول المطلق بين صيغ مفعوله، وهذا يعني أنه على الرغم من أن سيبويه لم يحدد المفعول المطلق «كمفعول»، إلا أن وصفه له لا يتعارض بأي حال من الأحوال مع مثل هذا التحليل، ومنطق الصيغة اللاحقة وهي المجهول يتطلب فعليًا أن يسمى المفعول المطلق بأنه مفعول.

41 - هارون، ج1، ص273-274.

42 - أي كل من المفعول به والمفعول منه يمكن أن يصبح نائب فاعل.

43 - إلى حد كبير، يلتقي هذا التركيب مع مصطلحات مختلفة في كتاب: خلف الأحمر، **مقدمة في النحو**، تحقيق، عز الدين التنوخي (دمشق: مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، 1961، ص53) (انظر الجزء 1.4 أدناه). وفيه يقول المؤلف أن مدرسة البصرة أطلقت عليه اسم (قطع)، وأطلقت عليه الكوفة (الاستيتاء) ويُسميه بعض أصحاب العربية (التمام). ولم أجد أيًا من هذه المصطلحات يطبّق على هذا التركيب عند كُتاب آخرين، مما يعزز انطباعي عن الطبيعة الانتقائية لهذا العمل. وأعتقد أن وجود مثل هذه المصطلحات «غير المعيارية» فيه، تتحدث عن تاريخ مبكر نسبيًا (انظر رقم 19).

44 - يشرح السيرافي لنا الفرق بين المفعول به والمفعول منه، قال «لا يستنكر أن يكون التخويف واقعا بهما وإن كان طريق التخويف مختلفا؛ ألا ترى أنك تقول: خوّفت زيدا الأسد؛ فزيد مخوّف والأسد مخوّف وليس معناهما واحدا إلّا أن الأسد مخوّف منه وزيد مخوّف، على معنى أنه يجب أن يحذر منه، ولفظ خوّفت قد تناولهما جميعا، وكذلك إياك والأسد المعنى الناصب لهما معنى واحد وإن كان طريق التخويف مختلفا فيهما. السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق أحمد مهدلي وعلي سيّد، (لبنان، دار الكتب العلمية، 2008)، ج2، ص170. في الحقيقة إن مصطلح المفعول منه قد سقط

والاستنتاج العام الذي يمكن استخلاصه هو أن النحاة اللاحقين أخذوا عن سيبويه مصطلح «مفعول» في تصنيفاته الفرعية المختلفة، ومن هنا استند التفريق في الحقيقة بين المفعول الحقيقي وشبه المفعول ببساطة إلى أن سيبويه وصف بعض المتممات المنصوبات باسم مفعول وأطلق على غيرها اسم آخر. وسيتم توضيح الاستثناءين لهذه الصيغة بالرجوع لاحقا إلى المصادر العربية لبحث حالة المفعول المطلق أو شرح تهميش فئة المفعول منه في وصف سيبويه الأصلي.

وكلا المثالين المذكورين في هذا القسم يوضحان الأهمية القصوى لمصطلحات سيبويه بالنسبة إلى النحاة اللاحقين، فعلى سبيل المثال يتبين أن مصطلحاته مفضلة بشكل منهجي على مصطلحات الفراء، ثم من ناحية أخرى، تُفسّر بعض الاختلافات اللغوية ولو تعسفيا على أنها تعكس التسميات المقولية الأصلية لسيبويه.

وفي الحقيقة يمكن القول إن هيمنة سيبويه مستمدة من عدم وجود قواعد نحوية شاملة تفصيلية للغة العربية حتى في عهد المبرد (الذي اعتمد كثيرا على سيبويه في شرحه) بخلاف ما جاء في كتاب سيبويه، بالرغم من بعض الدراسات النحوية القصيرة المؤكد وجودها في هذا الوقت، مثل: مقدمة في النحو لخلف الأحمر أو كتاب الحدود للفراء. وفيما يتعلق بالعمل الأخير، سرد ابن النديم في كتابه (الفهرست، ص100) أنّ الحدود للفراء يتضمن 44 فصلا، وهذا يؤدي إلى افتراض أن كتاب الحدود لا يزيد عن عُشر كتاب سيبويه، وأما كتاب معاني القرآن للفراء، فهو بلا شك عملٌ ذو مستوى عالٍ من التطور اللغوي، لكن كان من الصعوبة بمكان أن يكون كتابًا مرجعيًا في القواعد النحوية للطلاب أو المدرسين، ولذا فإن الشمولية والتنظيم ضمنت التأثير المهيمن لكتاب سيبويه.

4. اللغويون غير المشهورين والأنماط غير التقعيدية

إنّ فكرة أنّ منشأ اللغويات العربية في القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي والقرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي لفكرة على درجة من التعقيد، فسيبويه شخصية مهيمنة على هذه الصورة (الجزء 1.3)، مع وجود تأثير كبير للفراء أيضًا (الجزء 1.2)، بينما عمل جميع النحاة في هذه الحقبة المبكرة بمفاهيم متعددة شائعة، غير أن النحاة اللاحقين تجاهلوها إن قليلا وإن كثيرا (الجزء 1.1.1). ويبدو أن لجميع النحاة الأوائل مفاهيم خاصة تعكس تفكيرهم المخصوص في النحو، لكن النحاة اللاحقين انصرفوا عنها (الأقسام 1.1.2، 1.3.2 مثل المفعول المطلق). لذلك كي تظهر الصورة كاملة فينبغي أن نبحث في هذا السياق عن اللغويين غير المشهورين ونقرأ أعمالهم في هذه الفترة المبكرة، وعندئذ سيتضح أنهم استعملوا على نحو غير غريب مصطلحات كل من الفراء وسيبويه، فضلا عن ذلك استعمالهم بعض المصطلحات التي لا تتعلق بأي منهما.

وسوف نقدم باختصار أدلة من أربعة أعمال كما يلي:

- كتاب «مقدمة في النحو» يُنسب إلى خلف الأحمر (180هـ/796م) وحتى إن لم يكن له، على النحو الذي افترضه بعض العلماء (مثل بيلجودي Belguedj 1973، ص176)، فالكتاب يعود إلى ما قبل عام 850[45].
- «كتاب النحو» كتبه اللغوي البغدادي لغده (311هـ/923م).

من ذاكرة النحو التعليمية، لأنه يتشابه ظاهريا مع المفعول به فهو معطوف عليه، إلا أنهما يختلفان في عامل النصب والمعنى في السياق بحسب شرح السيرافي، وقال ابن هشام في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين، ج2 (لبنان، دار الفكر) ص185: «إياك والأسدَ أي: إياك باعدْ واحذرِ الأسدَ». أي احذر من الأسد، وعلى هذا فالمفعول منه يقوم على تقدير معنى حرف»من» في كافة سياقاته ومن هنا جاء اسم المصطلح، إلا أن هذا الحرف محذوف دائما فتعدى الفعل مباشرة المفعول، ولهذا أجمع النحويون على أن قوله تعالى: «وَاخْتارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا» [155الأعراف]، أي: من قومه، وقال النحاس في إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي، ج2 (عالم الكتب، 1985) ص154: مفعولان أحدهما حُذفت منه «من». (المترجم)

45 - باختصار أقدم نوعين من الأدلة التي تثبت أن هذا الكتاب يعود منتصف القرن الثاني الهجري.
أولا: يفتقر العمل إلى أية أفكار أو مصطلحات تم الاتفاق عليها في وقت متأخر، على سبيل المثال مصطلح (التمييز) الذي أُستعمل لأول مرة في عصر المبرد، فنجده هنا غائبا. ثانيا: استخدام كلمة (حرف) للدلالة على الكلمة وكذلك (صفة) للدلالة على الظرف وهذا كله قبل توحيد أو تقعيد المصطلحات النحوية للغة العربية لاحقا. انظر القسم 2.2.

- «الموفقي في النحو» لابن كيسان (299هـ/911م - 320هـ/932م).
- كتاب «الجمل في النحو» والذي أُختلف في مؤلفه وقد يكون منسوبًا وفقا لمحقق الكتاب إلى أبي بكر ابن شقير البغدادي (318هـ/930م).

تبرز ثلاث نقاط رئيسة ذات صلة بالمناقشة الحالية من دراسة هذه الأعمال. أولها أنه لا يتجه أي من الكتّاب إلى سيبويه أو الفراء، على النحو الذي يوضحه جدول المصطلحات الآتي بشكل مختصر (مع التأكيد أن لسيبويه حصة الأسد في اتباع مصطلحاته).

14- المصطلحات النحوية المُستعملة في المصنفات اللغوية لسيبويه وللفراء[46]:

المصطلح	مقدمة في النحو	كتاب النحو	الموفقي في اللغة	كتاب الجمل في النحو
ما ينصرف	+	+	+	-
ما يجري	-	+	-	+
نفي	-	+	+	+
جحد	+	+	+	+
ظرف	-	+	+	+
صفة	+	-	-	+

وبدلًا من أن تستعمل هذه الكتب إما مصطلحات سيبويه (ما ينصرف/نفي/ظرف) فقط، أو مصطلحات الفراء (ما يجري/جحد/صفة)، مزج الكُتاب بين الاثنين وقدموا مصطلحات مختلفة، فمثلًا في بعض الحالات استعملت بعض الكتب كلا المصطلحين لفئة واحدة، مثل كتاب الجمل في النحو، الذي استعمل مصطلح (نفي) [ص47]، ومصطلح (جحد) [ص200، 201، 295، 304]. كذلك استعمل لغده مصطلح (نفي) [ص240، 242] ومصطلح (جحد) [ص241]. علاوة على ذلك خلطت أو جمعت بعض هذه الكتب بين المصدرين في شرح أبواب النحو، على سبيل المثال كتاب مقدمة في النحو، الذي استعان بمصطلح سيبويه (ما ينصرف) [ص87]، ثم استعمل مصطلحات الفراء (جحد) [ص69]، و(صفة) [ص43-47].

على كل حال إن المسألة هنا لا تتعلق باتباع الكُتّاب لسيبويه أو الفراء واختيارهم لأحد المصطلحات دون غيرها، بل بوجود دليل من عدم التجانس في المصطلحات اللغوية في القرنين الثالث الهجري/التاسع الميلادي وأوائل القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، وكانت تلك المصطلحات المختلفة موجودة طوال تلك الحقبة، وكان الكُتاب أحرارًا في الاختيار من مصادر متنوعة[47].

أما النقطة الثانية التي تؤكد هذا الانطباع، فهي أنه من بين هؤلاء اللغويين نجد مصطلحات فريدة (انظر رقم 17) وتصنيفات للبيانات، وهذا هو الحال بشكل خاص مع كتاب «مقدمة في النحو» وكتاب «الجمل في النحو». على سبيل المثال، في فئة كتاب «مقدمة في النحو»، فإن مصطلح «صفة» لا يشمل حروف الجر (مثل ب، في...الخ) والظرف مثل «خلف» فحسب، كما هو الحال عند الفراء، بل يشمل كذلك كلمات التفضيل (مثل: أشرف) والتملك على سبيل المثال (مثلُ، سوى، حاشا ولدن.. الخ مقدمة النحو 43-47). وكتاب «مقدمة النحو» لخلف الأحمر هو الكتاب الوحيد والفريد

46 - علامة (+) استعمل، وعلامة (-) لم يُستعمل.

47 - يشكل فحص هذه الأعمال «الثانوية» دليلًا ظاهريًا ضد اقتراح البعلبكي (1981: ص24، انظر رقم 2 أعلاه) بأن هناك أعمالًا نحوية مبكرة مفقودة تتبع منهجية ومصطلحات سيبويه أو الفراء. إن ما يلفت النظر في هذه الأعمال، خاصة (مقدمة في النحو) و(كتاب الجمل في النحو) هو نهج الانتقائية الشائع فيها.

الذي يجمع كل هذه الكلمات تحت فئة واحدة وهي الجر لما بعدها، وأعتقد أنه يعكس أسلوبًا مبكرًا للغاية في تصنيف هذه العناصر.

وأما النقطة الثالثة وهي الأكثر إثارة للاهتمام، فتوجد مجموعة من الصفات لدى المؤلفين غير المشهورين الذين غابوا في عصر سيبويه أو الفراء؛ فعلى سبيل المثال، ميّز وحدد كتاب «النحو» للغدة و«مقدمة في النحو» لخلف (ص. 36)، وكتاب «الجمل في النحو» (ص70-167) فئة من الكلمات تتحكم في رفع الاسم، تشمل هذه الكلمات (هل، كيف) وذلك باتفاق مؤلفي الكتب الثلاثة المذكورة، ثم ضمائر الإشارة والضمائر المنفصلة باتفاق كتابي «مقدمة في النحو» وكتاب «الجمل في النحو»، في حين أن كتاب «مقدمة في النحو» أضاف كذلك (إنما)[48].

15- هل أبوك حاضرٌ (الجمل في النحو، ص167).

ويتضح أن كلًا من سيبويه (ص346؛ ص408)[49] والفراء لم يعتبر مثل هذه الكلمات كفئة متحكمة في رفع الاسم، بالرغم من أن خصائص هذه الكلمات أنها تقع في بداية الجملة، ومن ثم تُوضع إلزامًا قبل الأسماء.

ومن المسلم به أنه لا يوجد الكثير من هذه المجموعات، ولا يمكن بأي حال اقتراح أن هؤلاء الكتاب الأربعة يشكلون بأي حال من الأحوال مجموعة متماسكة في حد ذاتها، كما أوضحت القائمة السابقة المختصرة رقم (14). ومع ذلك، تكمن أهمية أعمال هؤلاء اللغويين في اتجاهين متصلين؛

أولهما: أنهم يؤكدون أن القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي وبداية القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي لم تكن هناك أي هيمنة فعلية على الصناعة النحوية سواء من مدرستي الكوفة أو البصرة.

والثاني: هو وجود سمات في الحقيقة لا علاقة لها بسيبويه والفراء، بل هي سمات من شأنها أن تقدم دعمًا ظاهرًا إلى اقتراح فيشر (1985) وتلمون (1985) بأن النظرية النحوية العربية المبكرة جدا كانت مستقلة عن سيبويه أو الفراء، ويرجع تاريخها إلى ما قبلهما.

ثالثًا: توطيد النظرية النحوية العربية

برهنتُ حتى الآن على أن النظرية النحوية العربية في وقت مبكر كانت تتميز بدرجة كبيرة نوعًا بعدم التجانس، ولكن السؤال الذي يجب طرحه: كم من الوقت استغرق هذا الوضع؟ لقد اقترحت في القسم أدناه تاريخًا محددًا لنهاية هذه الفترة. ومع ذلك، سأؤكد أولًا بمثال واحد أن حقبة عدم التجانس قد انتهت بالفعل.

1. البطليوسي وعطف البيان

إن تعليقات وانتقادات البطليوسي في كتابه «الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل» (للزجاجي) مثيرة للاهتمام؛ لأنها تقدم لنا نظرة ثاقبة حول تطور النظرية النحوية العربية بين الزجاجي (940م) والبطليوسي (1140م). وقد حدد البطليوسي في جملة أمور، «عطف البيان» كتصنيف ضمن فئة فرعية من التوابع من خلال مقارنة خصائصه بشكل

48 - إن الجمع بين جميع العناصر التي تأتي في بداية الجملة كعامل رفع للاسم يدل على اتباع نهج غير دقيق إلى حد ما في التحليل اللغوي.
49 - هارون، ج2، ص389؛ ج3، ص116.

منهجي، أولًا، مع خصائص النعت[50]، ثم مع خصائص البدل. وقد ذكر النقاط الآتية، من بين أمور أخرى:

16- النعت مقابل عطف البيان:

أ. يُشتقُّ النعت أساسًا من الأفعال، في حين أن عطف البيان هي أسماء غير مشتقة.

ب. قد يكون النعت معرفة أو نكرة، بينما عطف البيان معرفة فقط.

النعت جزء من الاسم وباتصاله به ينشئ مرجعا جديدا، في حين أنّ عطف البيان مجرد تكرار لمرجع الاسك

17- البدل مقابل عطف البيان:

أ. يجوز أن يشير البدل إلى جزء من الاسم، بينما يجب أن يكون لعطف البيان مرجع متطابق مع الاسم، ولا يكتفي بالإشارة لجزء منه.

ب. يمكن للبدل تعديل الاسم، أما عطف البيان فليس إلا لتعيين الاسم. ويناقش البطليوسي بعد ذلك حالات فردية وفقا للمعايير التي وضعها، حيث يجب أن تفسر كلمة معينة على أنها عطف بيان فقط وليس بدلا أو نعتا مثلا، ومن الأمثلة على ذلك:

18- رأيت هذا الرجل (الحلل، ص106).

يوضح البطليوسي أن بعض النحويين يُعرب كلمة «الرجل» نعتًا (ابن السراج، الجزء 2 ص32، الفارسي ص923، الصيمري 171، الزمخشري 161)، بينما ينبغي أن تُعرب «الرجل» على أنها «بدلٌ»، لأنها اسم غير مشتق (انظر 16. أ). وعلى الرغم من وجود دعم لهذا التحليل لكلمة «الرجل» من النحويين المتقدمين (على سبيل المثال، المبرد، 4: 220)، فإنه لا يصر على إعراب كلمة «الرجل» على أنها بدل، ويتسامح مع قول النحويين بأنها نعت[51]. وهذا يرجع كما أزعم إلى أن البطليوسي كان يكتب في وقت أصبحت فيه المصطلحات النحوية وتصنيفاتها مُوحَّدة ومُقعّدة، لدرجة أن إعادة النظر فيها كان من المستحيل تقريبًا، وإن كان على نطاق بسيط كما اقترح البطليوسي.

لذلك لا أزعم بأن قواعد اللغة العربية كاملة قد أصابها الضمور والضعف بسبب هذا التشدد، بل على العكس من ذلك فإن الإسهامات الرائعة في النظرية البراجماتية من قبل السكاكي والجرجاني والاستراباذي وآخرين تُفهم على أنها ردة فعل ضد بعض المعايير الصارمة التي تفرضها قواعد اللغة العربية القياسية، بينما من جهة أخرى أزعم أنه في وقت محدد أصبحت قواعد اللغة العربية ترفض أي محاولة إصلاح أو ابتكار أو إعادة النظر.

2. الاتّفاق

وبالوصول إلى هذه النقطة، التي لن أحاول هنا تحديدها بالضبط، بل سيكون من الضروري دراسة كل موضوع على حدة، لأن التراكيب النحوية المتعددة وصلت إلى شكلها النهائي في أوقات مختلفة (انظر أوينز 1989). وأما ما يمكن اقتراحه

50 - استعمل السيد أوينز المصطلح الإنجليزي "adjective" وأرفق ترجمتَهُ في البحث بالنعت، ويجوز توضيحا ترجمتُه أيضًا بالصفة، فكلا المصطلحين مستعملان في النحو العربي حاليًا في الوظيفة نفسها، بغض النظر عن دقائق بينهما ليست مجال بحث الآن. (المترجم)

51 - على الرغم من ملاحظات بعض النحاة المشهورين مثل ابن هشام في **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق، مازن مبارك (بيروت: دار الفكر، 1969) ص742، الذي اشتكي من أن العديد من النحويين يخطئون في اعتبار كلمة «الرجل» نعتا، فإنه في المثال (18) لا تزال كلمة «الرجل» تُعدّ نعتًا، كما عند ابن كمال باشا في كتابه **أسرار النحو**، تحقيق، أحمد حسن حامد (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر)، ص164، وهو من نحويي القرن السادس عشر.

فهو شرح حالتين ساعدتا على ذلك:

3. اللغة العربية

لم تعد اللغة العربية في الحقيقة منذ القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي لغة حياة، بمعنى كان تدوين قواعد اللغة معتمدا بشكل أساسي على سماع اللغة ثم توقف هذا الأمر، ولذلك يذكر ابن السراج «النحو إنما أُريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة»[52]. وقد أثر هذا حتمًا في أسلوب القواعد النحوية ومحتواها، حيث أصبحت المصادر الوحيدة المقبولة لتحديد الصحيح في اللغة العربية المعيارية مكتوبة فقط، كالقرآن الكريم، والشعر العربي القديم، وبعض النصوص التي ذكرها اللغويون المتقدمون (السيوطي، **الاتقان**، 48/51)، ويوضح المثال الآتي تأثير الوضع الجديد:

يميز ابن السراج في مناقشته للنعت بين خمس فئات، مما يدل على تحديده لأنواعها بدقة (2: 39-24):

- حلية للموصوف تكون فيه أو في شيء من سببه مثل طويل وقصير.
- فعل للموصوف يكون به فاعلا هو أو متصلا بشيء من سببه مثل قائم وضارب ونائم.
- وصف ليس بعمل ولا بحلية وذلك نحو العقل والفهم والعلم والحزن.
- وصف يُنسب إلى أبٍ أو بلدة أو صناعة أو ضرب من الضروب.
- وصفٌ «بذي» التي في معنى صاحب لا بذي التي في معنى «الذي».

يقوم تقسيم النعت عند ابن السراج على مجموعة مختلطة من المعايير الفكرية والنظرية، التي لخصَتْه في قالب سهل المفهوم، ثم بالإضافة إلى هذه الفئات الرئيسية للنعت، يناقش ابن السراج نوعين آخرين من حالات النعت، الأول بعنوان «الصفات التي ليست صفات محضة» (2: 31-27)، والثاني بعنوان «مسائل خاصة في هذا الباب» (2: 45-33)، وفيهما تناول بعض المسائل النحوية الخاصة بهذين النوعين، ثم من ناحية أخرى التراكيب الاصطلاحية التي لا تتناسب مع تصنيف الفئات الرئيسة الخمس للنعت، على سبيل المثال:

«مررت برجلٍ أيما رجل» و «ومررتُ بحيةٍ ذراعٍ».

وفي الحقيقة لقد قضى سيبويه وقتًا طويلًا في محاولة شرح النعت[53] وبعض تراكيبه الاصطلاحية الاستثنائية (1: 187-210)[54]، ولكنه لم يقدم في النهاية توصيفا كتوصيف ابن السراج البسيط للنعت في خمس فئات، غير أنه يمكن للمرء أن يشك في هذا التحليل، ويصفه بأنه غير منصف لسيبويه، خاصة أن أغلب التعابير التي استخدمها حول النعت لا تزال متداولة في كتب النحاة، ولذا يمكننا التسليم بصحة ذلك، لكن لم تكن لسيبويه اليد العليا في تنظيم كل هذا، بل لابن السراج الذي أعاد تنظيم كل ذلك بدقة من خلال الفئات الخمس.

4. أصول ابن السراج

بالنظر إلى الواقع اللغوي الموضح سابقًا، لم يكن هناك شك في الحاجة الحتمية إلى إعادة كتابة القواعد النحوية

52 - ابن السراج، ج1، ص35.

53 - يستعمل ابن السراج كلا المصطلحين «النعت والصفة» في كتابه الأصول. (المترجم)

54 - هارون، ج2، 557.

التي كانت صريحة وشاملة بطريقة سهلة وواضحة للجمهور، لكن بأسلوب يختلف عن كتاب سيبويه الذي كان يفتقر إلى ذلك، وهذا ما قد تحقق في كتاب «الأصول في النحو» لابن السراج، الذي نجح بأسلوب واضح في تحديد الإطار العام لجميع القواعد النحوية المعيارية في اللغة العربية، وهو ما جعله يتبوأ مكانة المرجع المهم للقواعد في المستقبل[55]، بل وضمن له أن أي انتقادات توجه للقواعد التي رسمها مثل ما فعل البطليوسي (انظر 2.1) ستذهب أدراج الرياح ولا يُلتفت لها كثيرا، بل إن أي مقارنة تُعقد مع سيبويه يظهر ابن السراج فيها أكثر سهولة في الفهم.

نظّم ابن السراج في أصوله الكثير من تفاصيل التراكيب اللغوية العربية المعقدة، وذلك عن طريق تحديد وتوصيف لبعض الفئات النحوية التي تملك عدة وظائف في اللغة، من ذلك علي سبيل المثال خبر المبتدأ، الذي وصفه في تعليق طويل (1: 72-62)، وذلك حين ذكر عدة فئات رئيسية يمكن أن تشغل هذا الموضع، مثل: الجملة، الاسم المفرد، الفعل، الظرف الذي يقسمه إلى زمان ومكان، ثم يوضح في تعليقه في حال تعدد المبتدأ إلى الحاجة في وجود ضمير يعود على المبتدأ الأول كرابط بينما، ثم يتابع في النقاش حول خصائص أخرى مختلفة عن خبر المبتدأ، فهو الوحدة التي ترتبط بالمبتدأ لتكون جملة، ويمكن التحقق من صحته أو خطأه، وخبر المبتدأ الذي هو في المعنى على ضربين، والأقسام الأربعة للمبتدأ أو الخبر من جهة معرفتهما أو نكرتهما (1: 68-65)، أو حذف الخبر لعلم السامع به، وعليه فيظهر تعليق ابن السراج أنه تجريدي، يشرح به مجموعة من الخصائص العامة لفئة معينة.

وإلى حد كبير، يقوم سيبويه بإبداء الملاحظات نفسها حول الخبر كما يفعل ابن السراج[56].

لكن ملاحظاته متناثرة في فصول متعددة من بداية كتابه وحتى نهايته، مثال ذلك ما يتعلق بفئة الأسماء في الصفحات التالية (ج1: 39، 218، 239)، والجمل (ج1: 39، 44، 52، 62، 415)، والظروف (ج1: 90)، الحاجة إلى ضمير رابط يعود على المبتدأ الأول (ج1: 31)، وحين يكون الخبر نكرة (ج1: 17) أو المصادر (ج1: 131)، ثم يتحدث سيبويه عن المبتدأ والخبر النكرتين (ج1: 20)، ومسألة الابتداء بالنكرة (ج1: 348) أو محذوفا (ج1: 6، 240).

في الحقيقة إن توسع أو بعثرة الصفحات للموضوع الواحد هو ما يميز سيبويه، الذي يعالج الموضوع من نقاط متعددة في عدة صفحات مختلفة، مما يعني أن سيبويه لم يؤكد على قيمة وأهمية التعليق ككيان كلي، وبدلا من ذلك تظهر خصائص تعليقاته فيما يقوم به من مناقشة ومقارنة للعديد من الأمثلة الجزئية المتناثرة بين ثنايا كتابه[57].

بالإضافة إلى ذلك، كما يتضح من القسم السابق، يميل ابن السراج إلى إحالة المسائل الصعبة أو المُعقدة إلى فصول لوحدها، بينما يهتم ويعرض في فصله الرئيسي الحالات النحوية الأساسية فقط، وعليه في النهاية فقد أدت هذه المنهجية إلى التعامل مع هذه التراكيب على أنها تراكيب منعزلة[58]، كما في كتب نحويي القرن الثالث عشر. على سبيل المثال، قال ابن عصفور: «والذي يجوز فيه الاقتصار...» (شرح الجمل، ص304). وأود أن أضيف هنا مبدأ تنظيمي ثالث، ألا وهو أن الوصف يتبع أنماطًا معينة، على سبيل المثال، نوقش رفع الاسم قبل النصب، والجر قبل الجزم (انظر أوينز1988: القسم

55 - مثل كتاب «المقتضب» للمبرد الذي يُعدّ خطوة هامة في هذا الاتجاه، وعلى الرغم من شموليته إلا أن تنظيمه كان أكثر فوضوية من تنظيم سيبويه. ومن الجدير بالذكر أن سمعة سيبويه باعتباره عالم لغوي بدأت مع المبرد (برناردز، 1987).

56 - هناك عدد قليل من الملاحظات، مثل القيمة الحقيقية للخبر، والتي لم يذكرها سيبويه.

57 - علاوة على ذلك، جعل سيبويه الخبر في الجملة الاسمية بأنه مبني على المبتدأ، وأن الخبر يشير كثيرا إلى الحال (على سبيل المثال، ج1: 184، 189، 200، 233) وقد يكون الخبر جملة اسمية أو فعلية (على سبيل المثال، ج1: 58، 141، 250)، (انظر ليفين 1985: ص303). وهناك الكثير من تفصيل الخبر لدى السراج؛ حيث يمكن إيجاد تباين في المصطلحات المحيطة بوصف موضع الخبر.

58 - استعمال الأمثلة البسيطة للتوضيح قديم قدم اللغويات العربية نفسها، وكان كلا من سيبويه والفراء ما يلجآن إلى (مثال زيد)، أو (مثال عبد الله الذي كان يستعمله الفراء كثيرًا). وتتمثل الخطوة الرئيسة للسراج في إبعاد التراكيب الأكثر تعقيدًا إلى الملاحق.

1.8 لمزيد من المناقشة)[59].

ومع هذه المبادئ التنظيمية البسيطة وفعّال في نفس الوقت انتهت الحقبة الرئيسية للنظرية النحوية العربية كما أظن، وأصبحت جميع القواعد النحوية اللاحقة متجانسة تقريبًا نوعًا ما، بالرغم من أننا وجدنا كما في القسم الأول عدم التجانس في معالجة القواعد النحوية بين النحويين في العصر المبكر للنظرية النحوية العربية، أي ما بين 780-930، ومع أن الاختلاف لم يتوقف تمامًا؛ لكنه ظل في إطار تنظيمي منهجي خاص به، وهذا ما سوف أناقشه في الفقرة القادمة باختصار.

5. مدرستا البصرة والكوفة

يمكن استنادًا إلى ما قدمنا آنفا أن نبحث في ماهية مدرستي البصرة والكوفة كمدارس لغوية، ومن الصواب أولًا تحديد نشأة مصطلحي البصرة والكوفة في التراث النحوي العربي، معتمدين في المقام الأول على البيانات الإحصائية في التراث، ويعطي الجدول الآتي ملخصًا تقريبيًا لعدد المرات التي أُشير بها إلى البصرة والكوفة على أنها كيانات لغوية مستقلة في الأعمال النحوية المبكرة[60]. واستبعدتُ سيبويه والفراء اتفاقًا مع البعلبكي (1981) الذي ذكر أن البصرة والكوفة بالنسبة إلى هذين النحويين لم تُستعمل من حيث هي كيانات لغوية مستقلة، ولم أجد أي إشارات إلى تلك المدارس في كتاب المعاني للأخفش.

19- عدد المرات التي أُشير بها إلى البصرة والكوفة على أنها كيانات لغوية مستقلة:

النحاة	البصرة	الكوفة
خلف الأحمر (796/180)	1	1
ابن السكيت (858/244)	1	0
ابن قتيبة (889/276)	1	1[61]
المُبرد (898/285)	8	1
ابن كيسان (911/299)	0	0
ثعلب (904/291)	16	3
الزّجّاج (923/311)	43	25[62]
لغده (923/311)	0	0

تؤكد هذه الأرقام المجردة بصحة استنتاج ويل (1913: 58)، وهو أن جيل اللغويين بعد المُبرد وثعلب هم الذين بدؤوا بجدية في إنشاء مدرستي البصرة والكوفة، ويتبين هذا في التمايز في الزيادة بين المراجع الأولى وما بعد المبرد، الذي دعم وقوّم تلميذه الزجاج هذا التقسيم الثنائي لمدرستي البصرة والكوفة. ومع ذلك، لا يزال السؤال قائمًا عن حقيقة المعارضة بين هؤلاء النحويين، لأن أيا من معاصري الزجاج أو لغده أو ابن كيسان، الذين كما رأينا في القسم 1.4 مزجوا بين مصطلحات سيبويه والفراء، بل واستعملوا المصطلحات دوما بشكل يشير إلى أنه يمكن كتابة القواعد النحوية دون أي إشارة إلى مدرستي

59 - يتضح وجود محاولات إلى وضع مبدأ تنظيمي بسيط بين النحاة، فقد اقترح في الحقيقة مؤلف كتاب الجمل في النحو، الذي كان معاصرًا للسراج، ترتيبًا مختلفًا، يبدأ من المنصوبات، لكن في النهاية فاز تنظيم السراج الذي تجاوز اعتبارات الشكل الإعرابي.

60 - توضح الأرقام الكلمات التي أشارت إشارة واضحة ولفظية إلى كلمتي «البصرة» و«الكوفة»، أي المدرستان اللتان تتحدثان عن اختلاف التصنيف الإعرابي والآراء النحوية، بينما تركت بعض الإشارات الأخرى غير اللفظية عند بعض النحاة مثل ثعلب والتي على سبيل المثال «نحن» أو «أصدقائنا» وإن كانت تشير في الغالب إلى الكوفة.

61 - هذا هو الرقم الأدنى. ولديّ مصدر ثانوي فقط، وهو فوك 1950: ص74.

62 - تستند هذه الأرقام إلى أول جزأين فقط من كتابه «**معاني القرآن وإعرابه**».

البصرة والكوفة (انظر تروبو 1962: 399).

ومما له نفس الأهمية حقا أنه وبشكل عام لم يطور الزجاج نفسه وبشكل مكثف المواقف المعارضة للبصرة والكوفة

ففي الاثنتي عشرة مناسبة التي أورد فيهما المدرستين، ذكر اتفاقهما معًا، (على سبيل المثال، ج1: 312، ليس بين النحويين البصريين والكوفيين خلاف)، وفي حالات أخرى، أوضح مصطلحات الاختلاف بينهما (مثلا ج1: 37، فصل= البصرة، عماد= الكوفة). وفي حالات أخرى، ذكر أفكار الكوفة دون التعليق (على سبيل المثال، ج1: 309). وأخيرا في ست حالات فقط في المجلدين الأولين، نجد استنكارًا محددًا منه لأفكار الكوفة (على سبيل المثال، ج2، 42، 218، 336). وليس من المستغرب ألّا يرى في آراء مدرسة البصرة أي خطأ.

ومع بداية تعدد الآراء النحوية كان يجري التمهيد لإقرار الاختلاف والمعارضة بين مدرستي البصرة والكوفة، غير أن الأفكار والآراء المتعارضة لم تكن قد اتّضحت إلى حد كبير حتى نهاية القرن الرابع هجري/العاشر ميلادي، ولن أتتبع في الحقيقة إرهاصات نشأة هذه المعارضة حتى نهاية القرن الرابع هجري/العاشر ميلاي، على أني قد لاحظت أن هذه الأفكار المتعارضة شرعت تأخذ طابعًا لغويًا منظمًا للغاية مع السيرافي والزجاجي. ومع ذلك، هناك نقطتان في هذا النظام:

أ. إعادة النظر في تعليقات ويل:

أشير في البداية، على نحو ما ذكرت أعلاه، أنّ الدراسة الأولية للبيانات تؤكد بالفعل وجهة نظر ويل بأن الاختلاف بين المدرستين قد نشأ بعد وقت طويل من رحيل معظم الشخصيات المُؤثرة في المشهد، إلا أن ويل لا يدّعي أن النحويين اللاحقين قد أسّسوا الخلاف والمسائل الرئيسية فيه، وهذا واضح تمامًا في هذا بقوله: «جُمعت القضايا الخلافية من قِبل النحويين في القرن الرابع هجري، وبعد النظر في هذه الآراء المتناقضة والمُختلفة ظهر خلاف حاد في بعض الأحيان، والتي حُوّلت بعد ذلك إلى أسئلة مثيرة للجدل تُناقش وتُطرح بين الطرفين فينة وأخرى، وهو جعل كلا من حاملي هذه الآراء المختلفة ممثليْن عن هاتين المدرستين» (1913: 60)[63].

بينما يمكن أن نتفق مع ويل على أن النحويين في القرن الرابع مسؤولون عن بلورة هيكل المعارضة الفعلية، لكن تظل ادعاءاته بأن اللغويين الأوائل لم يناقشوا القضايا الخلافية بأنفسهم لأنهم كانوا على اتصال ضعيف فيما بينهم (1913: 53) ادعاءات متناقضةً مع محتوى أعمال سيبويه والفراء خصوصًا (انظر فيرستيغ 1977: 109). فعلى سبيل المثال، تحدث سيبويه في عدة مناسبات (مثل: ص99، 176، 409، انظر تلمون 1988: ص85) عن العامل اللغوي، كما في عمل المبتدأ والخبر بعضها في بعض، خاصة عندما يكون المتمم[64] ظرفًا.

20- كَانَ ذَاكَ زَمَنَ زَيْدٌ أَمِيرٌ[65] (ج1: 309).

وجاء تفصيل رأي سيبويه في المسألة كما وجدناه عند الأنباري، في كتابه الإنصاف، المسألة رقم (5)، الذي ذكر كذلك مفهوم العامل بين المبتدأ والخبر عند الفراء. وبالإضافة إلى ما سبق مما يدل على اطلاع النحاة على أعمال بعضهم بعضا، فقد أشار الفراء إلى أن مصطلح الظرف هو الصفة (المصطلح المفضل له) أو المحل (الذي قلّما استعمله، على سبيل المثال، ج1: 340) بينما الظرف في الأصل هو مصطلح سيبويه. على أية حال، يتضح مما سبق أن اللغويين في العصور المبكرة كانوا

63 - عكس خلاصة البعلبكي (1981: 24) في تفسير ويل بشأن هذه النقطة، حيث زعم أن ويل يرى أن النحويين الأحدث خلقوا قضايا التعارض الفعلية بأنفسهم.

64 - المكمل أي الخبر (المترجم).

65 - هارون، ج3، ص119.

على دراية بأعمال الأقران، ثم من ناحية أخرى، لا تظهر أدلة كافية في هذا الوقت على وجود معارضة منظمة ومنفتحة بينهم، وتشير البيانات في القسم 1.4 إلى أن الأفكار والمصطلحات المختلفة قد تُدُووِلَتْ بحرّية تامة في مجتمع اللغويين ولم تأتِ مكتوبة مسبقًا باسم مدرسة «البصرة» أو «الكوفة».

ب. وظيفة مدرستي البصرة والكوفة في تاريخ اللغويات العربية:

وأما الملاحظة الثانية والأخيرة فنعتقد أنه لم تكن مصادفة أن تظهر مدرستا البصرة والكوفة ككيانات لغوية ومدارس ذات محتوى محدد بالتزامن تماما مع لحظة ظهر فيها أصول ابن السراج الذي وحّد قواعد اللغة العربية.

ومحصلة هذه العلاقة في النهاية أمران، فمن ناحية، لو لم يظهر هذا التوحيد القياسي، لما كانت هناك حاجة إلى ظهور مدارس لغوية محددة، لأن اللغويين تمتعوا بالحرية في الحصول على أفكارهم ممن يريدون بلا عائق (انظر القسم 1.4). ومن ناحية أخرى، دون توحيد المصطلحات والتصنيف اللغوي، يتعيّن على النحويين بالضرورة أن يختاروا بين المصطلحات والتصورات المتشابهة أو المتقاربة غالبا التي تتساوي في التطبيق والشرح. فعلى سبيل المثال، هل يجب استعمال مفهوم التقريب؟ وهل نستعمل «فصل» أم «عماد» لضمير الفصل؟ إلخ. فلا يمكن إعطاء جميع المصطلحات والأفكار اللغوية نفس الأهمية، وذلك على الأقل في قواعد اللغة القياسية، ولذلك أُسندت مواضع الأقلية إلى كيان ثابت واحد، أي مدرسة الكوفة، مما سمح بتوحيد الأفكار ومنحها الاعتراف الرسمي، وإن كان ثانويًا فقط[66].

ج. تطور النظرية النحوية العربية:

وليست مفاهيم مثل «مدرسة البصرة» و«مدرسة الكوفة» نفسها إلا تجريدات لغوية طوّرها اللغويون العرب. وعلى هذا النحو فهؤلاء أهل لكل الاهتمام من الباحث المعاصر، لكن على أساس أنها مفاهيم ديناميكية تعكس تطور النظرية النحوية، وليس على أساس أنها مجرّد مقولات توفر أدواتٍ لتصنيف التفكير النحوي العربي المبكر[67].

66 - إذا نظرنا إلى أبعد من النحو، فمن المؤكد أنه ليس من قبيل الصدفة ظهور أعمال ابن مجاهد في توحيد القراءات في أوائل القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي.

67 - بحسب حجة ويل، فإنه يمكن أن ننظر إلى مدرستي البصرة والكوفة بطريقة أخرى، باعتبارهما أول تأريخ للتفكير النحوي العربي المبكر، بينما التاريخ الثاني هو المحاولات الحديثة لوصف هذه القواعد بنظامية. ومن هذا المنظور، ستظهر نتائج التأريخين شكلًا عامًا، على سبيل المثال، كلاهما يؤدي إلى استنتاج مفاده أن سيبويه (= البصرة) كان الشخصية المهيمنة في التفكير النحوي العربي المبكر (انظر القسم 1.3). ومع ذلك، ينهار هذا التوازي في حقيقة أن التأريخ العربي يظهر دائرية، حيث يتم دمج مواقف سيبويه/البصرة التي تصفها القواعد الموحدة والتي تستخدم كأساس فيما يتعلق بسيبويه/البصرة على أنها متفوقة.

المراجع

أولًا: العربية

ابن السراج، محمد بن السري بن سهل. **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985.

ابن النديم، محمد بن إسحق بن الوراق. **الفهرست**. بيروت: دار المعرفة، 1978.

ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن بن محمد. **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق صاحب أبو جناح. بغداد: وزارة الأوقاف، 1980.

ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان. **أسرار النحو**، تحقيق: أحمد حسن حامد. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.

ابن كيسان، محمد بن أحمد بن إبراهيم. «الموفقي في النحو»، تحقيق عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش، **مجلة المورد**، ع4، 104-24، 1975.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس. **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف، 1979.

ابن هشام، عبد الله جمال الدين (أبو محمد). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن مبارك. بيروت: دار الفكر، 1969.

ابن يعيش، يعيش بن علي. **شرح المفصل للزمخشري**. القاهرة: مكتبة المتنبي، وبيروت: عالم الكتب.

الأحمر، خلف بن حيان. **مقدمة في النحو**، تحقيق: عز الدين التنوخي. دمشق: مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، 1961.

الأخفش، سعيد بن مسعدة. **معاني القرآن**، تحقيق فائز فارس. الكويت، 1979.

الأستراباذي، رضي الدين. **شرح كافية ابن الحاجب**. بيروت: دار الكتب العلمية، 1975.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (أبو البركات). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر.

البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن السيد. **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1982.

ثعلب، أحمد بن يحيي. **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: دار المعرفة.

الجرجاني، عبد القاهر. **الجمل في النحو**، تحقيق فخر الدين قباوة. بيروت، 1985.

_____. **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمد رشيد رضا. بيروت: دار المعرفة، 1978.

_____. **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1982.

الزجاج، إبراهيم بن السري. **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. بيروت: المكتبة العصرية، 1973.

الزجاجي، أبو القاسم. **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك. بيروت: دار النفائس، 1979.

_____. **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد. إربد: دار الأمل وبيروت: مؤسسة الرسالة، 1984.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود. **المفصل في علم العربية**. بيروت: دار الجيل.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي. **الكتاب**، تحقيق ديرينبورغ، نيويورك وهيلدسهايم. 1970.

السيوطي، جلال الدين. **الاقتراح**، تحقيق أحمد محمد قاسم. القاهرة: مكتبة السعادة، 1976.

_____. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق محمد بدر الدين النعساني. بيروت: طبعة دار المعرفة.

الصيمري، علي بن الحسن. **التبصرة والتذكرة**، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين. مكة: جامعة أم القرى، 1982.

الفارسي، أبو علي. **الإيضاح العضدي**، تحقيق حسن شاذلي فرهود. 1969.

الفراء، يحيي بن أحمد (أبو زكريا). **المذكر والمؤنث**، تحقيق رمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة دار التراث، 1975.

_____. **معاني القرآن**، تحقيق: محمد النجار ويوسف نجاتي. القاهرة: عالم الكتب، 1983.

لغدة، أبو علي. «كتاب النحو»، تحقيق عبد الحسين الفتلي، وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، **مجلة المورد**، مج3، ع3، 1974.

المبرد، محمد بن يزيد الأزدي. **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب.

ثانيًا: الأجنبية

References:

Al-'aḥmar, ḥalaf Ibn ḥayyan. *Muqaddima fi al-Naḥw* (in Arabic), ed, 'izz al-Din al-Tanūkh. Damascus: 1961.

Al-'Aśtarabadh, Riḍa a1-Din. *Sharh Kafiyat Ibn al-ḥaajib* (in Arabic), Beirūt:, Dar al-Kutub al-'ilmiyya, 1975.

Al-'Axfash, Sa'id Ibn Mas'ada. *Ma'āni al-Qur'ān,* ed. Fa'iz Faris (in Arabic), Kuwait, 1979.

Al-Batlayusī, Abu Muḥammad. *Kitab al-ḥulal fi 'islaḥ al khalal min Kitab al-Jumalm, Sa'id abdulkarim Sa'udi* (in Arabic)*,* Bghadad: Wizārat al-Thaqafa wa al-'i'lam, 1982.

Al-Farisi, Abu 'Ali. (in Arabic), ed, ḥasan shadhly, 1969.

Al-Farra', Abu Zakariyya. *al-Mudhakkar wa al-Mu'annath* (in Arabic), ed, Ramaḍan Abd al-Tawwab, Cairo: Dar al-Turath, 1975.

———. *Ma'āni al-Qur'ān* (in Arabic), ed, Muḥammad al-Najjar and Yūsuf Najaty, Cairo: 'alam al-Kutub, 1983.

Al-Jurjani, Abd al-Qādir. (b) *Dalā'il al-'i'jāz, Muḥammad Rashid Rida* (in Arabic), Beirūt: Dar al-Ma'rifa, 1978.

———. *al-Muqtasid fi Sharḥ al-'iḍāḥ* (in Arabic), ed, Kāẓim Baḥar al-Murjan, Baghdad: Wizārat al-thaqafa wa al-'i'lām, 1982.

Al-khalīl Ibn Ahmad. *Kitab al-Jumal fi al-Naḥw, ed, Fakhr addin Qabawa* (in Arabic), Beirūt, 1985.

Al-Mubarrad, Muḥammad Ibn Yazid. *al-Muqtaḍab* (in Arabic), ed, Abd al-khaliq 'uḍayma. Beirūt: 'ālam al-Kutub.

Al-ṣaymari, Ali Ibn Al-ḥasan. *al-Tabṣira wa al-Tadhkira* (in Arabic), ed, Fatḥi Ahmad Muṣṭafa. Makka: 'um al-Qura University, 1982.

Al-Suyuti, Jalal al-Ddin. *Ham' al-Hawami' fi Sharḥ Jam' al-Jawami'* (in Arabic), ed, Muḥammad al-Na'sani. Beirū:, Dar al-Ma'rifa.

———. *al-'iqtirāḥ* (in Arabic), ed, Ahmad Qasim. Cairo: Maktabat al-Sa'āda, 1976.

Al-Zajjaj. 'ibrahim Ibn Ishaq. *Ma'āni al-Qur'ān, Abd al-Jalil Shalab* (in Arabic), Beirūt: Maktabat al-'asriyya, 1973.

Al Zajjaji. *al-'iḍāḥ fi al-Nahw*. (in Arabic), ed. Mazin al-Mubarak, Beirūt: Dar al-Nafa'is, 1979.

———.*al-Jumal fi al-Nahw* (in Arabic), *ed, Ali ibn al-Hamad*. Irbid: Dar al-'amal and Beirūt: mu'assasat al-Risala, 1984.

al-Zamakhshary, Abu al-Qasim. *al-Mufassal fi 'ilm al-Arabiyya* (in Arabic), Beirūt: Dar al-Jīl.

Baalbaki, R. "A Difficult Passage in Farra's Ma'āni al-Qur'ān," *Bulletin d'Etudes Orientales*, no. 35 (1983).

Basha, Kamal. *Asrar al-Naḥw*, ed. Aḥmad ḥamid (in Arabic), 'Amman: Dar al-Fikr.

Belguedj, Mohammad. "La Démarche des premiers grammairiens dans le domaine de la syntaxex". *Arabica*, no. 20 (1973).

Bernards, M. "The Position of al-Jarmi between Sibawayh and al-Mubarrad," *Paper presented at-the Second Colloquium for the History of Arabic Grammar*, Nijmegen (1987).

Carter, M. "Les Origines de la grammaire arabe," *Revue des Etudes Islamiques,* no. 40 (1972).

Fick, J. *al-Arabiyya*. Berlin: Akademie Verlag, 1950.

Fischer, W. "The Chapter on Grammar in the Kitab Mafatih al-'ulum." *ZAL,* no15 (1985).

H. Gatje (ed.). *Grundriß der arabischen Philologie*. vol. II. Wiesbaden: Ludwig Reichert, 1987.

Ibn 'asfur al-'ishbili, Ali Ibn Mu'min Ibn Muḥammad. *Sharḥ Jumal al-Zajjajy* (in Arabic), ed, Abu al-Janah (in Arabic), Baghdad: Wizārat al-'Awqaf, 1980.

Ibn al-Anbari, *Abu al-Barakat. Kitab al-'insāf fi masā'al al-Xilaf bayna al-Nahwiyyina al-Basriyyna wa al-Kufiyyina,* ed, Muḥammad Abd al-Hamidd (in Arabic), Dar al-Fikr.

Ibn al-Nadīm, Muḥammad. *al-Fihrist* (in Arabic), Beirūt: Dar al-Ma'ārif, 1978.

Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muḥamma. *al-'usūl fi al-Naḥw*, ed, Abd al-Husayn al-Fatli (in Arabic), Beirūt: Mu'assasat al-Risala, 1985.

Ibn Hisham, Abu Muḥammad. *Mughni al-Labib*, ed, Mazin Mubarak (in Arabic), Beirū: Dar al-Fikr, 1969.

Ibn Kaysān, Muḥammad Ibn Ahmad. "Kitab al-Muwaffaqi fi al-Nahw, Abd al-Husayn al-Fatli and Hashim Thaha Shalash", (in Arabic), *Al-Mawrid*, no, 4 (1975): 24-104

Ibn Mujahid, Ahmad Ibn Mūsā. *Kitab al-Sab'a fi al-Qirā'āt*, ed, Shawqi ḍayf (in Arabic), Cairo: Dar al-Ma'ārif, 1979.

Ibn Ya'īsh, Ya'īsh Ibn Ali. *Sharḥ al-Mufassal* (in Arabic), Cairo: Maktabat al-Mutanabbi and Beirut: 'alam al-Kutub.

Kinberg, N. "The Terms Radda, Radd and Mardad in Ma'āni al-Qur'ān by al-Farra ," (in Arabic), Paper delivered at *the Second Colloquium for the History of Arabic Grammar*, Nijmegen (1987).

Levin, Aryeh."The Meaning of ta‘adda al-fi‘l ’ila in Sibawayhi’s Kitab." In *Studia Orientalia, Memoriae D. H. Baneth Dedicata*. Jerusalem, Magnes Press, 1981.

Lughda, Abu Ali. „Kitab al-Nahw“, ed, Abd al-Husayn al-Fatli (in Arabic), *Al-Mawrid*, no, 3, 1974): 46-221

Owens, Jonathan. "Models for Interpreting the Development of Medieval Arabic Grammatical Theory." *Journal of the American Oriental Society 111*, no. 2 (1991).

Sibawayh, ‘amru Ibn ‘uthman. *al-Kitab, ed, H. Derenbourg*. New York and Hildesheim: Georg Olms, 1970.

Tha‘lab, Ahmad Ibn Yaḥya. *Majālis Tha‘lab* (in Arabic), ed: ‘Abd al-Salam Haruna, Cairo: Dar al-Ma’rifa.

Troupeau, G. "La Grammaire à Bagdad du IXe au XIIIe siècle". *Arabica*, vol. 9 (1962).

Truopeau, Jerad. *Lexique-index du Kitb de Sibawayhi*. Paris: Klincksieck, 1976.

Versteegh, C. *Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking*. Leiden: Brill, 1977.

Wadad al-Qadi (ed.). *Studia Arabia et Islamica: Festschrift for Ihsan Abbas*. Beirut: American University of Beirut Press, 1981.

Weil, Gotthold. *Die grammatischen Streitfragen der Basrer und Kufer*. Leiden: Brill, 1913.

Zwettler, M. The Oral Tradition of Classical Arabic Poetry. Columbus: Ohio State University Press. 1978.